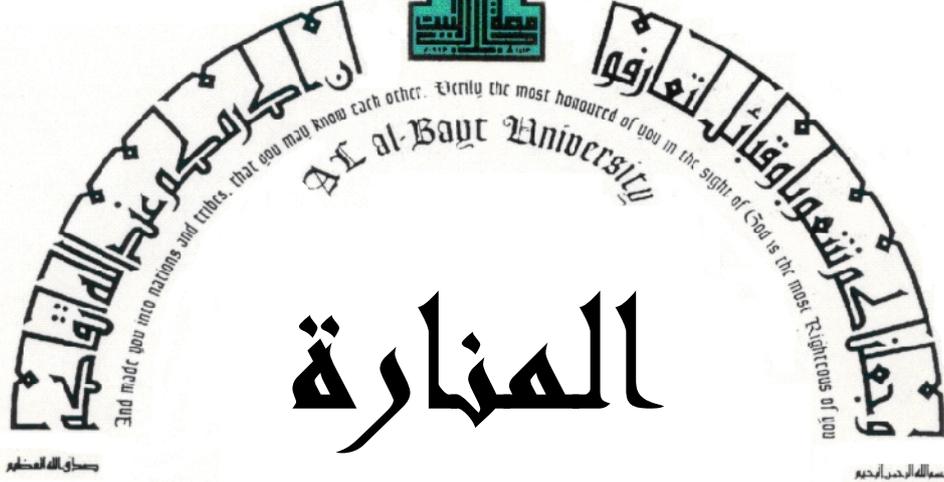


بسم الله الرحمن الرحيم



للبحوث والدراسات

مجلة علمية متخصصة محكمة

سلسلة الأعمال

تصدر عن جامعة آل البيت

ISSN: 2958 – 2393 (Print)

ISSN: 2958 – 2407 (Online)

المجلد الثاني، العدد (١)، شعبان ١٤٤٤هـ / آذار ٢٠٢٣م

عنوان المجلة: جامعة آل البيت - المفرق - المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب: ١٣٠٤٠ هاتف: ٦٢٩٧٠٠٠ (٩٦٢٢)، فاكس: ٦٢٩٧٠٣١ (٩٦٢٢)

البريد الإلكتروني: manara@aabu.edu.jo

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور عاكف الفقراء
عميد البحث العلمي

رئيس تحرير سلسلة الأعمال

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الدلايخ
كلية الأعمال / جامعة آل البيت

الأعضاء

| | |
|-------------------------------|-------------------------------|
| الأستاذ الدكتور وليد العواودة | كلية الأعمال / جامعة آل البيت |
| الأستاذ الدكتور سالم العون | كلية الأعمال / جامعة آل البيت |
| الأستاذ الدكتور غازي الرقيبات | كلية الأعمال / جامعة آل البيت |
| الأستاذ الدكتور سيف الشبيل | كلية الأعمال / جامعة آل البيت |
| الأستاذ الدكتور حسين الزيود | كلية الأعمال / جامعة آل البيت |

محرر اللغة الإنجليزية
السيدة هناء أبو موسى

محرر اللغة العربية
السيد رجب الخالدي

أمانة سر المجلة
وليد معابرة

تنضيد وإخراج
هبه الزعبي

ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم، ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير

المنارة للبحوث والدراسات

مجلة علمية متخصصة محكمة تصدر عن جامعة آل البيت

شروط النشر:

- تستوفي المجلة مبلغ ٢٠٠ دولار عن كل بحث يقبل للنشر في المجلة.
- تنشر مجلة المنارة البحوث العلمية الأصيلة للباحثين في تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، من داخل جامعة آل البيت وخارجها، مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية. ويشترط في البحث ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مكان آخر، وعلى الباحث أن يتعهد بذلك خطياً عند تقديمه للبحث للنشر.
- تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة، وتقسم إلى ثلاثة أنواع:
 - أ) البحوث الأصيلة.
 - ب) المراجعات النقدية.
 - ج) الملاحظات العلمية والمقالات العلمية القصيرة.

تعليمات النشر:

١. أن يكون البحث مطبوعاً على جهاز حاسوب، بمسافات مزدوجة بين الأسطر شريطة أن لا تزيد عدد كلماته عن الـ ٧٠٠٠ كلمة بحده الأقصى، وترسل بواسطة البريد الإلكتروني للمجلة manara@aabu.edu.jo، وتكتب أسماء الباحثين من ثلاثة مقاطع، كما تذكر عناوين ووظائفهم الحالية ورتبهم العلمية، ويجب أن يتضمن المخطوط عنوان البحث واسم الباحث أو الباحثين والملخصين، والكلمات المفتاحية، والمقدمة، ومنهج البحث، المناقشة والنتائج وقائمة المراجع، كما يجب أن يستخدم نظام الوحدات الدولي، ويمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة، شريطة أن تكتب كاملة أول مرة ترد في النص.
٢. يكتب ملخص باللغة العربية وآخر بالإنجليزية على ألا يزيد عدد كلماته على (١٠٠) كلمة، ويتبعان بالكلمات المفتاحية.
٣. ترقم الجداول والأشكال على التوالي حسب ورودها في المخطوط، وتزود بعناوين، ويشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه من متن المخطوط، وتقدم بأوراق منفصلة، وترسم المخططات بالحبر الأسود على ورق رسم كالك (tracing paper).
٤. إثبات الهوامش إلكترونياً وتقتصر على الملاحظات الضرورية بالحد الأدنى، ولا تكون لأغراض ذكر معلومات النشر.
٥. التوثيق: يتم توثيق المصادر والمراجع داخل النص، حسب نظام الأقواس (مؤلف، سنة، صفحة) ويثبت فيه نهاية البحث قائمة بالمراجع مرتبة هجائياً وحسب ما يأتي:

(أ) المصادر:

عند ذكر المصدر لأول مرة على النحو التالي: ذكر اسم المؤلف كاملاً مع ذكر تاريخ وفاته - إن كان متوفى - بالهجري والميلادي موضوعاً بين قوسين. وذكر اسم المصدر كاملاً مكتوباً بالبنط الغامق إذا كان عربياً، وبحروف مائلة إذا كان بإحدى اللغات الأوروبية. ذكر عدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها، ذكر اسم المحقق ودار النشر، واسم المطبعة، ورقم الطبعة ومكان النشر، ويلى ذلك المجلد ثم رقم الصفحة مثال:

الطبري، محمد بن جرير (ت ٣٦٠هـ/ ٩٤٥م). تاريخ الرسل والملوك، ١٠م، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م، ٣م، ص ٢٥، سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الطبري، تاريخ.

(ب) المراجع:

يذكر اسم المؤلف كاملاً مع ذكر تاريخ وفاته، إن كان متوفى، وتاريخ ميلاده، إن كان لا يزال على قيد الحياة - إن أمكن - ثم يذكر اسم المرجع كاملاً مكتوباً بالبنط الغامق إن كان عربياً، أو بالحرف المائل إن كان باللغات الأجنبية، وذكر عدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها - إن وجدت - ثم اسم المطبعة، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

(ج) محاضر المؤتمرات:

ذكر اسم المؤلف كاملاً، وذكر اسم الدراسة أو المقالة موضوعة بين علامتي اقتباس هكذا " "، ذكر اسم الكتاب كاملاً، ذكر اسم المحرر(ين) إن كانوا غير واحد، والإشارة للأول وإردافه بكلمة ورفقائه، ذكر اسم المطبعة والجهة الناشرة، ومكان النشر وتاريخ النشر ثم الصفحة.

(د) المجلات:

ذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ذكر اسم المقالة كاملة موضوعة بين علامتي اقتباس هكذا " "، ذكر اسم المجلة بالبنط الغامق للعربية، وبالحروف المائلة للأوروبية n رقم المجلد (السنة ما بين قوسين) ثم العدد ورقم الصفحة.

٦. ملحوظات أخرى:

(أ) عند الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في الحواشي يراعى ما يأتي:

إذا كان الاقتباس من مصدر أو مرجع عربي، فإنه يوضع الرمز (ص) فقط وإن تعددت الصفحات، وإذا كان المصدر أو المرجع أجنبياً تكتب p واحدة، إذا كان موطن الاقتباس من صفحة واحدة في حين توضع pp إذا كان موطن الاقتباس أكثر من صفحة.

(ب) عند ورود آية قرآنية كريمة يذكر رقمها واسم سورتها وذلك بين قوسين.

(ج) عند ورود حديث نبوي شريف يجب ذكر مطلق تخريجه ومصادره مع ذكر الجزء - إن وجد - ورقم الصفحة في حاشية سفلية أو ختامية.

(د) عند ورود بيت أو أبيات من الشعر، يذكر اسم الشاعر والبحث ومصادر تخريجه.

(هـ) عند الاستشهاد بمخطوط يذكر اسم المؤلف كاملاً وعنوان المخطوط كاملاً، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة، وعدد أوراقها، ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

(و) عند ورود أسماء أعلام أجنبية في متن البحث فإنها تكتب بحروف عربية (ولاتينية بين قوسين) ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

(ز) عند ورود أسماء أعلام في متن البحث فإنها تكتب كاملة مع ذكر تاريخ الوفاة بالهجري والميلادي موضوعة بين قوسين -إن أمكن- إذا كان اسم العلم معاصراً، ويذكر تاريخ وفاته إن كان متوفى.

(ح) تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الهندي على ورق رسم مصقول أو على ورق شفاف Tracing Paper على أن تشمل جميع الإيضاحات الضرورية، ويقدم على شكل أو رسم على ورقة منفصلة لا تتجاوز أبعادها حجم الصفحة.

(ط) يراعى أن تكون الصور الفوتوغرافية واضحة المعالم ومقدمة على ورق مصقول من حجم البطاقة البريدية.

(ي) الأشكال والرسوم والبيانات التوضيحية الأخرى توضع في أماكن مناسبة مع ما يشير إليها في محتوى البحث.

(ك) يراعى أن تكون صفحات البحث متسلسلة الترقيم، بحيث يشمل ذلك صفحات البحث جميعها بما في ذلك الصور الفوتوغرافية والأشكال والرسوم والبيانات التوضيحية الأخرى.

(ل) عند كتابة أسماء ومصطلحات عربية وإسلامية بالحرف اللاتيني؛ فإنه يراعى في ذلك النظام المتبع في دائرة المعارف الإسلامية.

٧. يعطى صاحب البحث المنشور نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه بالإضافة إلى (٢٠) مستلة من ذلك البحث، ويجوز أن يطلب أعداداً إضافية من المستلات مقابل مبلغ يقدره رئيس تحرير مجلة المنارة.

ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى:

رئيس هيئة تحرير مجلة
المنارة للبحوث والدراسات
جامعة آل البيت
المفرق - المملكة الأردنية الهاشمية
E-mail: manara@aabu.edu.jo

محتويات العدد

(باللغة العربية)

| الصفحة | اسم البحث | الباحث/الباحثون |
|--------|--|--|
| ٣٥-٩ | العلاقات التكاملية المشتركة بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ | - حسام الدين داود - رغد محمود العزي |
| ٧١-٣٧ | إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني | - مرعي بني خالد - جمال الشررايري |



المنارة للبحوث والدراسات

مجلة علمية متخصصة محكمة
تصدر عن جامعة آل البيت

قسمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلّة المنارة:
لمدة () سنة، ابتداءً

من:

الاسم:

العنوان:

.....

❖ قيمة الاشتراك:

طريقة الدفع: شيك: حوالة بنكيّة: حوالة بريديّة:

(رقم:, تاريخ:) (.....)

التوقيع: التاريخ:

تملأ هذه القسمة وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

الأستاذ الدكتور رئيس تحرير مجلّة المنارة للبحوث والدراسات -
جامعة آل البيت المفرق - المملكة الأردنية الهاشمية

قيمة الاشتراك السنوي:

❖ للأفراد: (١٠) عشرة دنانير أردنيّة.

❖ للمؤسسات: (١٥) خمسة عشر ديناراً أردنيّاً.

The Cointegration Relationship Between Money Supply, Exchange Rate and Economic Growth In Iraq (2004-2020)

Hussam El Din Daoud^{(1)*}

Raghad M. Al-Ezzi⁽²⁾

(1) Associate Prof., Department of Financial & Business Economics, Mu'tah University, Jordan.

(2) Economic Researcher, Iraq.

Received: 10/06/2022

Accepted: 21/02/2023

Published: 03/03/2023

* *Corresponding Author:*
dr.hussam73@gmail.com

Abstract

This study aims to analyze the cointegration relationships between money supply, exchange rate, and economic growth in Iraq, through the use of quarterly data during the period from 2004 to 2020, as well as the use of Johansson's cointegration test, The Vector Error Correction Model (VECM), and Granger's causality test, the economic growth equation has revealed the following results: the exchange rate and money supply in the long term have a positive and significant impact on the economic growth during the period 2004-2020. However, in the short term, the real gross domestic product is positively affected by its value and money supply in lag periods and negatively by the real exchange rate, interest rate on lending, and inflation, but the interest rate effect is not significant. As for the exchange rate equation, the relationship between

gross domestic product and money supply showed that it is direct with the exchange rate in Iraq during the period 2004-2020 in the long term and that the exchange rate is positively affected by its lag value during previous periods, and the effect of the interest rate on lending and inflation is positive on the exchange rate, but not significant in the short term. The money supply equation showed that the gross domestic product is directly related to the money supply, while the latter is related to an inverse relationship with the exchange rate in Iraq during the period 2004-2020 in the long term, whereas the money supply is related to a direct relationship with the real exchange rate and is negatively affected by the rate of inflation. As for the interest rate on lending, its impact is positive, but not significant, on the exchange rate in the short term. The study recommended that the mutual influence between the real exchange rate and the gross domestic product should be taken into account when drawing and formulating the monetary policy of the exchange rate in Iraq.

Keywords: Money Supply, Real Exchange Rate, Economic Growth, Iraq.

العلاقات التكاملية المشتركة بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

رغد محمود العزي^(٢)

حسام الدين داود^(١)

(١) أستاذ مشارك، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

(٢) باحث اقتصادي، العراق.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التكاملية المشتركة بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال استخدام بيانات ربعية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠ وباستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبار جرانجر للسببية. وقد توصلت معادلة النمو الاقتصادي إلى النتائج التالية أن سعر الصرف وعرض النقد في الأجل الطويل لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ أما في الأجل القصير فإن الناتج الإجمالي الحقيقي يتأثر إيجابياً بقيمته ويعرض النقد في الفترات السابقة، وسلبياً بسعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة على الإقراض والتضخم إلا أن تأثير معدل الفائدة غير معنوي. أما بالنسبة لمعادلة سعر الصرف فقد بينت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد أنها طردية مع سعر الصرف في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ في الأجل الطويل وأن سعر الصرف يتأثر إيجابياً بقيمته في الفترات السابقة ويكون تأثير معدل الفائدة على الإقراض والتضخم إيجابي على سعر الصرف، لكنه غير معنوي في الأجل القصير. أما معادلة عرض النقد فقد بينت أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد بينما يرتبط الأخير بعلاقة عكسية مع سعر الصرف في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ في الأجل الطويل بينما يرتبط عرض النقد بعلاقة طردية مع سعر الصرف الحقيقي ويتأثر سلبياً بمعدل التضخم، أما معدل الفائدة على الإقراض يكون تأثيرها إيجابي لكن غير معنوي على سعر الصرف في الأجل القصير. وقد أوصت الدراسة السلطات النقدية بضرورة مراعاة التأثير المتبادل بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي عند رسم وصياغة السياسة النقدية الخاصة بسعر الصرف في العراق.

الكلمات المفتاحية: عرض النقد، سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي، العراق.

١- المقدمة.

مر العراق خلال العقدين الماضيين بظروف فريدة فما أن حلت الالفية الثانية حتى اندلعت حرب دولية مدمرة، طالت ما لم يتم تدميره من البنية الأساسية للاقتصاد العراقي والتي خلفها الحصار الاقتصادي، وعزل العراق عن العالم اقتصادياً وعلمياً وحضارياً، ومن أبرز المشاكل التي شهدتها العراق بعد انتهاء الحرب هي مشكلة انهيار سعر الصرف للدينار العراقي إزاء العملات الأخرى وبالأخص الدولار الأمريكي، لأنه يمثل العملة الرئيسة في العالم من جهة، ولكون السعر الرسمي للدينار العراقي مثبت بالدولار الأمريكي.

ويعتبر عرض النقد من أكثر المتغيرات تأثيراً في سعر الصرف، إذ كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بالنسبة نفسها بالاتجاه نفسه، وقد احتل المنهج النقدي لسعر الصرف مكانة مهمة من اهتمامات الكثير من المفكرين؛ فقد برزت في الإطار جملة من الاتجاهات والنقاشات المثيرة فيما يتعلق بتحديد سعر الصرف وتفسير التغيرات التي يتعرض لها في ضوء المنهج النقدي، وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية وسعر الصرف والنمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة وأهميتها

في ظل البيئة المتقلبة وعدم التأكد وسرعة التقلبات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العراقي وارتباطها بالظروف الخارجية، ونظراً لأهمية السياسة النقدية وسعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي؛ تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقات التبادلية بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠. لذا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي العلاقات التبادلية بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق خلال

الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠؟

ولعل ذلك يساعد أصحاب القرار الاقتصادي في رسم السياسات الاقتصادية للسيطرة على سعر صرف الدينار العراقي وتعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه عرض النقد وسعر الصرف في الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي).

فرضيات الدراسة

- بهدف تحليل العلاقات التبادلية بين عرض النقد وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠؛ تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:
- H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد وسعر صرف الدينار العراقي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق.
- H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على سعر صرف الدينار العراقي في العراق.
- H03:** لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدينار العراقي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على عرض النقد في العراق.

٢- الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على مسار النمو الاقتصادي ونتائج الاقتصاد الحقيقي بصورة خاصة؛ إذ يعتبر سعر الصرف أيضاً من أهم الأدوات التي تستخدم في توجيه السياسة النقدية، إذ يساهم سعر الصرف في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية (داود، ٢٠٢٠).

العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف

وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) Purchasing Power Parity يعرف سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية (Dornbusch, et al, 2011):

$$RE = E \frac{P^*}{P} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تشير RE إلى سعر الصرف الحقيقي، و E سعر الصرف الاسمي مقاس بعدد وحدات العملة المحلية المطلوبة للشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وتشير P* إلى المستوى العام للأسعار في الدولة الأجنبية، و P المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي. ويقاس سعر الصرف الحقيقي القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي حيث يقاس أسعار السلع الأجنبية بالنسبة لأسعار السلع المحلية.

وفقا للمعادلة رقم (1)؛ يمكن أن يرجع التغير في سعر الصرف الحقيقي إلى تغير سعر الصرف الاسمي E أو تغير الأسعار النسبية P/P^* ، أو كلاهما. وبما أن للتغيرات في العرض النقدي يمكن أن تغير معدلات الفائدة والمستوى العام للأسعار، وبالتالي تغير سعر الصرف الحقيقي؛ حيث:

$$P = \frac{M}{kY} \dots \dots \dots (2)$$

ووفقا لشرط تعادل معدل الفائدة Interest Parity Condition تكون العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والمتوقع على النحو التالي (Blanchard, 2017):

$$E_t = \frac{1+i_t^*}{1+i_t} E_t^e + 1 \dots \dots \dots (3)$$

وفقا للمعادلة رقم (3) يمكن استنتاج أن انخفاض كمية النقود يؤدي ارتفاع معدل الفائدة المحلية مقارنة بمعدل الفائدة العالمية؛ مما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل capital inflows مما يؤدي إلى أنخفاض سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحسن القيمة الخارجية للعملة المحلية بافتراض ثبات الأسعار النسبية (P^*/P) .

بناءً على ما سبق يمكن القول بوجود علاقة طردية بين كمية النقود وسعر الصرف الاسمي والحقيقي وفقا لشرط تعادل معدل الفائدة وبافتراض ثبات الأسعار النسبية، حيث إن زيادة كمية النقود ترفع سعر الصرف الاسمي والحقيقي، أي تحدث انخفاضا في القيمة الخارجية للعملة المحلية Depreciation.

وفي السياق نفسه ووفقا لنظرية كمية النقود Quantity Theory of Money توجد علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار على النحو التالي (Froyen, 2012):

$$P = \frac{M}{kY} \dots \dots \dots (4)$$

حيث تشير M إلى كمية النقود، و K نسبة الرصيد النقدي من الدخل وهي عبارة عن مقلوب سرعة دوران النقود، و Y الناتج الحقيقي.

وبافتراض ثبات Y و K فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار. وبالتالي إذا صاحب زيادة كمية النقود - مع ثبات العوامل الأخرى - زيادة في المستوى العام للأسعار P فإن ذلك يترتب عليها انخفاض سعر الصرف الحقيقي أي تحسن حقيقي في قيمة العملة، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى بما في ذلك سعر الصرف الاسمي، وهذا يحدث عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

ولكن في ظل سعر الصرف المرن إذا صاحب زيادة كمية النقود زيادة في الأسعار وزيادة في سعر الصرف الاسمي فإن الأثر على سعر الصرف الحقيقي سوف يكون غير محدد. فوفقاً لنظرية كمية النقود ونظرية تعادل القوة الشرائية عادة توجد علاقة تناسبية بين كمية النقود M والمستوى العام للأسعار P وسعر الصرف الاسمي E بافتراض ثبات العوامل الأخرى (عبده، ٢٠٢١).

ويلخص **Krugman** وآخرون (2022) تأثير عرض النقد على سعر الصرف في الأجل القصير؛ بأن زيادة عرض النقد MS وفي ظل ثبات الأسعار P سوف يؤدي إلى ارتفاع في عرض النقد الحقيقي (MS/P) مما ينتج عنه انتقال منحنى العرض الحقيقي للنقود إلى اليمين وبالتالي انخفاض في معدل الفائدة التوازني. ويمكن تفسير ذلك أن زيادة عرض النقد يخلق فائض من عرض النقد عند معدل الفائدة السائد، ويؤدي ذلك إلى اتجاههم نحو شراء اصول ذات فائدة، مما ينتج عنه انخفاض معدل الفائدة على العملة المحلية إلى وارتفاع سعر صرف العملة المحلية وانخفاض قيمة العملة والعكس صحيح. (داود ، ٢٠٢٠). أمّا في الأجل الطويل يرى **Krugman** وآخرون (٢٠٢٢) أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة سعر الصرف في الأجل الطويل بمستوى أقل منه في الأجل القصير (أي أنخفاض قيمة العملة في الأجل الطويل بمستوى أقل منه في الأجل القصير).

العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

يمكن أن تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - مع ثبات العوامل الأخرى - إلى أنخفاض سعر الصرف الاسمي، أي يحدث تحسن في قيمة العملة $Appreciation$ ، وذلك من خلال أن زيادة النمو الاقتصادي يصاحبها تحسن في التكنولوجيا وفي الإنتاجية وزيادة الصادرات، فضلاً عن أنها تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية. ومن ثم يتوقع أن

يصاحب النمو الاقتصادي زيادة في القيمة الخارجية للعملة المحلية أي أنخفاض سعر الصرف الاسمي والحقيقي بافتراض ثبات الأسعار النسبية (p^*/p). لكن من ناحية أخرى تعني زيادة النمو الاقتصادي زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في الطلب على السلع المحلية والأجنبية مما يترتب عليها زيادة المستوردات وانخفاض الإنتاج المتاح للتصدير، وهذا ربما يؤدي إلى أنخفاض قيمة العملة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي. ومن ثم يكون الأثر النهائي للنمو الاقتصادي على سعر الصرف الاسمي والحقيقي محصلة كل تلك الآثار.

على الجانب الآخر، إن الزيادة في سعر الصرف الاسمي (أو الحقيقي) يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي؛ حيث إن صافي الصادرات دالة في الدخل المحلي والأجنبي وسعر الصرف الحقيقي:

$$NX = f(Y, Y^*, RE) \dots\dots\dots (٥)$$

ووفقاً لمعادلة مكونات الناتج المحلي؛ يمكن القول وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي وفقاً للمعادلة الناتج الآتية:

$$Y = C(Y_d) + G + I(R, Y) + NX(Y, Y^*, RE) \dots\dots\dots (٦)$$

حيث:

Y_d الدخل التوازني، Y الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، NX صافي الصادرات، G الانفاق الحكومي، C الاستهلاك الخاص، I الاستثمار الخاص، RE سعر الصرف الحقيقي (وهو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مضروباً في نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية $E \frac{P^*}{P}$)

يترتب على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي - مع ثبات العوامل الأخرى - زيادة الأسعار النسبية للسلع الأجنبية، وبالتالي يتحول طلب المواطنين والأجانب لصالح السلع المحلية، ومن ثم تزيد الصادرات وتقل المستوردات مما يرفع صافي الصادرات NX - بافتراض توافر شرط Marshall - Lerner، وبالتالي يزيد الطلب الكلي ويزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (عبد الحفيظ، ٢٠١٦). لكن على جانب العرض يمكن أن يترتب على ارتفاع سعر الصرف ارتفاع تكلفة

المواد الخام والمدخلات المستوردة، وبالتالي يرفع تكاليف الإنتاج مما يقلل النمو الاقتصادي. ويكون الأثر الصافي محصلة الأثرين (عبده، ٢٠٢١).

ويلخص Krugman وآخرون (٢٠٢٢) العلاقة بين سعر الصرف وتوازن الإنتاج في الأجل القصير، حيث يعتقد أن التوازن العام في الاقتصاد المفتوح يتحقق عند توازن سوق الأصول مع توازن سوق السلع في المدى القصير، بحيث يتحدد عندها سعر الصرف التوازني والإنتاج الحقيقي التوازني. لذا فإن زيادة عرض النقد سوف يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة وارتفاع سعر الصرف وانتقال توازن سوق الأصول إلى الأعلى وبالتالي ارتفاع في سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة المحلية؛ وبما أن قيمة العملة منخفضة فإن الطلب سيزداد على السلع والخدمات المحلية لأن أسعارها أرخص وتبدأ الشركات بتوسيع انتاجها مع الوقت إلى أن تصل إلى مستوى أعلى (داود، ٢٠٢٠).

أما في المدى الطويل سيكون هناك ضغط على المستوى العام للأسعار والأجور والطلب المتزايد سوف يرفع من الأجور والأسعار لتغطية تكاليف الإنتاج المتزايدة. لذا تبدأ الأسعار بالارتفاع ويقل عرض النقد الحقيقي مما يجعل أسعار السلع المحلية أعلى بالمقارنة مع أسعار السلع الأجنبية، وهذا سيؤثر على الطلب الكلي وينقل توازن سوق السلع للأعلى. وفي الوقت نفسه الزيادة المستمرة في الأسعار سوف تخفض العرض الحقيقي من النقود ونقل توازن الأصول إلى الأسفل وعند مستوى التوظيف الكامل. لذا يرى **Krugman وآخرون (٢٠٢٢)** أن استجابة سعر الصرف المبدئي في الأجل القصير (النقطة رقم ٢) تكون أكبر من استجابة سعر الصرف في الأجل الطويل.

ناقشت العديد من الأبحاث العالمية والعربية والمحلية علاقة السياسة النقدية وسعر الصرف. إذ حللت دراسة (Vargas, 2011) السياسة النقدية وسعر الصرف في كولومبيا، ودور سعر الصرف ونظام سعر الصرف في عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة النقدية في كولومبيا؛ وتوصلت الدراسة إلى أن نظام سعر الصرف وتنظيم العملات الأجنبية وسياسة الصرف الأجنبي يحدد مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية ويسمح بإمكانية استجابات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات الدورية.

كما تناولت دراسة (الضالعين، ٢٠١٥) علاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف كقناة مهمة وآلية فعالة لنقل آثار السياسة النقدية إلى كافة النشاط الاقتصادي في المجتمع. وتوصلت

النتائج إلى أن هناك إجماع على أن الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف يمثل ركناً أساسياً من أركان نجاح السياسة النقدية المطبقة في تحقيق أهدافها. كما لا يوجد في المقابل اتفاق حول نوع سعر الصرف المناسب لكل الأحوال والصالح لكل الظروف.

كما أشارت دراسة (سحاب، ٢٠١٧) إلى تحديد العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف إذ أشارت الدراسة إلى أن المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف يقوم على خاصية أساسية تميزه عن كل من منهج المرونات ومنهج الاستيعاب وهو ربط التوازن في سوق النقود بالتوازن الخارجي؛ إذ يلخص النموذج محددات سعر الصرف في العرض النقدي الحقيقي النسبي، والدخل الحقيقي النسبي، ومعدلات الفائدة النسبية، ومعدلات التضخم النسبية ورصيد الحساب الجاري المحلي والأجنبي.

وهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٥) إلى إظهار دور السياسة النقدية في معالجة سعر الصرف خلال الفترة من العام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف تشير إلى التدهور المتسارع والمستمر في الاقتصاد السوداني، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وعرض النقود حيث إن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة عرض النقود.

أما بالنسبة لدراسة (لورنس والموسوي، ٢٠١٩) فقد هدفت إلى تشخيص الإخفاقات والنجاحات في أداء السياسة النقدية في العراق في الفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)، وتقييم كفاءة الأدوات الحديثة المتمثلة بمزاد العملة والتي ساهمت بشكل كبير في الحد من التضخم والسيطرة عليه وتحليل أثر ذلك على بعض المتغيرات الكلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بشكل أساسي في تمويل الانفاق الحكومي مما أدى إلى سلب السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي واوصت الدراسة بانه لاجل الحفاظ على الاستقرار السعري لابد من الحفاظ على معدلات مقبولة من التضخم.

وقد تناولت دراسة (مرزوك والغالبي، ٢٠١٩) فاعلية السياسة النقدية بالتأثير في سعر الصرف في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري لم يظهر تأثيراً فاعلاً على سعر الصرف الأجنبي ولكن تأثيره يدخل ضمن البيئة الاقتصادية التي يهيئ ارضيتها للسياسة النقدية للتأثير في سعر الصرف.

هدفت دراسة (Ahmed and Mazlan, 2021) إلى بيان الآثار المتماثلة أو غير المتماثلة للتغيرات في معدل الفائدة على معدل الصرف في دول شرق آسيا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧. إذ تشير النتائج إلى أنّ هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى. وأن التغيرات في معدلات الفائدة لها تأثيرات متماثلة قصيرة المدى على أسعار الصرف والتي تمتد أيضاً على المدى الطويل بالنسبة لخمسة من دول شرق آسيا وهي كمبوديا وماليزيا، وتايلاند، وفيتنام، وسنغافورة. من ناحية أخرى فإن التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثيرات غير متكافئة سلبية على أسعار الصرف والتي تعتبر أيضاً على المدى الطويل لسبع دول من دول آسيا وهي كمبوديا وإندونيسيا وماليزيا والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام.

هدفت دراسة (Akbar et al 2021)، إلى تقييم الروابط بين أسعار الذهب وسعر النفط وسعر الصرف ومعدل الفائدة في باكستان من خلال استخدام البيانات الشهرية للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦ وباستخدام منهجية (VAR) أشارت الدراسة إلى أنّه يتم الاستجابة لانخفاض أسعار الصرف من خلال إجراءات السياسة النقدية الصارمة، والتي يبدو أن لها تأثير كبير على عملية تثبيت سعر الصرف ورفع سعر الذهب.

هدفت دراسة (Tariq et al, 2015) إلى بيان تأثير التضخم ومعدل الفائدة والعرض النقدي على تقلبات أسعار الصرف في باكستان. لتقدير العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات؛ إذ تم تحليل البيانات الشهرية للفترة الممتدة من يوليو ٢٠٠٠ إلى يونيو ٢٠٠٩، وباستخدام نموذج متجه تصحيح خطأ (VECM) توصلت الدراسة إلى وجود علاقات طويلة وقصيرة الأجل بين التضخم وتقلبات أسعار الصرف وارتفاع المعروض النقدي.

هدفت دراسة (Mehrotra, 2007) إلى بيان العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الفائدة خلال فترات الانكماش الأخيرة في اليابان وهونغ كونج والصين ودور قنوات الصرف وأسعار الفائدة. حيث تم تقدير نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) للاقتصاد المفتوح للاقتصادات الثلاثة ذات الأنظمة النقدية المختلفة في كل من اليابان وهونغ كونج والصين، وتم التوصل إلى أنّ هناك تأثير لسعر الصرف على المستوى العام للأسعار في كل من اليابان وهونغ كونج بينما العكس بالنسبة للصين. وتم العثور أيضاً على أهمية كبيرة لصدمات معدل الفائدة بالنسبة لليابان وهونغ

كونج بينما في الصين لم يكن هناك تأثير كبير لمعدل الفائدة باعتبارها أداة للسياسة النقدية على تطورات الأسعار في الصين.

كما هدفت دراسة (عبده، ٢٠٢١) إلى دراسة العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٩)، وباستخدام منهجية تصحيح الخطأ متعدد المعادلات واختبار السببية لجرانجر؛ خلصت إلى أنَّ العرض النقدي وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل.

تتميز معظم الدراسة السابقة عدم وضوح الربط بين متغيرات عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي، لذا تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقات التبادلية بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق؛ في ظل البيئة المتقلبة وعدم التأكد وسرعة التقلبات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العراقي وارتباطها بالظروف الخارجية.

٣- العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف في العراق خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١) نظراً لتغطية إعادة إعمار العراق؛ استخدام العراق سياسات نقدية توسعية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، أدت إلى ارتفاع كمية عرض النقد ١٠١٤٨ مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى ٧٣٨٣٠ مليار دينار عراقي عام ٢٠١٣، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض في سعر الصرف. أما الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥)، ويهدف تخفيض الودائع الجارية والعملة خارج البنوك فقد شهدت هذه المرحلة استخدام سياسات نقدية انكماشية قللت من عرض النقد المحلي، وهو ما انعكس بشكل واضح على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ حصلت زيادة في عرض النقد نتيجة الزيادة الضئيلة في النمو في الودائع الجارية واستمرار البنك المركزي بأقامة مزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية اضافة إلى مزادات العملة الأجنبية، وقد انعكست تلك التطورات في انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي، وفي سنة ٢٠٢٠ استمر العراق باستخدام سياسات نقدية توسعية أدت إلى زيادة ملحوظة في عرض النقد حيث سجل عرض النقد ارتفاع بنسبة ١٩.١% نتيجة نمو العملة خارج

البنوك بنسبة ٢٥.٩% وارتفاع الانفاق العام بنسبة ٥٨% من قيمة عرض النقد وارتفاع الودائع الجارية بنسبة ١٠.٨% مما انعكس على سعر الصرف حيث بلغ ارتفاع له عام ٢٠٢٠ إلى نحو \$١٤٥٠ مقابل \$١١٨٢ عام ٢٠١٩ (البنك المركزي، ٢٠٢١).

ينضح مما سبق وجود علاقة بين سعر الصرف والسياسة النقدية في العراق، بحيث أصبحت سياسة سعر صرف الدينار العراقي جزءاً من السياسة النقدية؛ إذ تستعين بها لتنفيذ أهداف سياستها النقدية باعتبارها أداة غير مباشرة للتدخل في السوق النقدية من خلال البيع والشراء، مما جعل السلطة النقدية تشجع بالاستمرار في تبني نظام صرف يقترب من الثابت.

جدول رقم (1)

تطور سعر الصرف الرسمي وعرض النقد في العراق ومعدل الفائدة والتضخم

خلال الفترة من 2004-2020

| السنوات | عرض النقود مليار دينار | معدل التضخم % | معدل الفائدة % | سعر الصرف الرسمي دينار عراقي لكل دولار |
|---------|---------------------------|------------------|-------------------|---|
| 2004 | 10148 | 27 | 9.5 | 1453 |
| 2005 | 11399 | 37 | 13.7 | 1469 |
| 2006 | 15460 | 53.2 | 15.5 | 1467 |
| 2007 | 21721 | 30.8 | 20 | 1255 |
| 2008 | 28189 | 2.7 | 15 | 1193 |
| 2009 | 37300 | -2.8 | 7.1 | 1170 |
| 2010 | 51743 | 2.4 | 6.25 | 1170 |
| 2011 | 62473 | 5.6 | 6.15 | 1170 |
| 2012 | 63735 | 6.1 | 6 | 1166 |
| 2013 | 73830 | 1.9 | 6 | 1166 |
| 2014 | 72692 | 2.2 | 6 | 1166 |
| 2015 | 65435 | 1.4 | 6 | 1187 |
| 2016 | 67901 | 0.4 | 8.5 | 1190 |
| 2017 | 69432 | 0.2 | 8.4 | 1190 |
| 2018 | 71078 | 0.1 | 8.7 | 1184 |
| 2019 | 86484 | 0.3 | 4.9 | 1182 |
| 2020 | 103874 | 0.7 | 4.1 | 1450 |

٤- قياس العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق

لبيان العلاقات التبادلية بين عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي، تستخدم الدراسة نموذج تصحيح الخطأ؛ وبالتالي تكون العلاقات طويلة الأجل في نموذج VECM على النحو الآتي:

$$\ln RGDP_t = \alpha_{10} + \alpha_{11} \ln RE_t + \alpha_{12} \ln M_t + \alpha_{13} \ln I_t + \alpha_{14} \ln f_t + \varepsilon_{1t} \quad \dots (7)$$

$$\ln RE_t = \alpha_{20} + \alpha_{21} \ln RGDP_t + \alpha_{22} \ln M_t + \alpha_{23} \ln I_t + \alpha_{24} \ln f_t + \varepsilon_{2t} \quad \dots (8)$$

$$\ln M_t = \alpha_{30} + \alpha_{31} \ln RGDP_t + \alpha_{32} \ln RE_t + \alpha_{33} \ln I_t + \alpha_{34} \ln f_t + \varepsilon_{3t} \quad \dots (9)$$

حيث:

$\ln RGDP_t$: لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

$\ln RE_t$: لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي

$\ln M_t$: لوغاريتم عرض النقود الضيق كمؤشر للعرض النقدي

$\ln I_t$: معدل الفائدة على الإقراض كمؤشر لمعدل الفائدة الاسمي

$\ln f_t$: معدل التضخم

ε_{it} : حدود الخطأ

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لسكون متغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فولر لسكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة؛ حيث تشير نتائج الاختبار أن جميع السلاسل الزمنية المستخدمة غير ساكنة عند المستوى، إذ إن جميع القيم الاحتمالية كانت أكبر من ٥%، أما في الفرق الأول فيلاحظ سكون جميع المتغيرات قيد الدراسة؛ فجميع القيم الاحتمالية كانت أقل من ٥%، ووفقاً لهذه النتائج فإن درجة تكامل جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة هي I(1) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول (2)

اختبار سكون البيانات (ADF) Augmented Dickey-Fuller

| المتغير | المستوى | النتيجة | ADF | الفرق الأول | النتيجة | درجة |
|------------|------------|------------|--------|-------------|---------|-------|
| | الاحتمالية | الاحتمالية | ADF | الاحتمالية | التكامل | |
| $\ln RGDP$ | 0.0570 | 0.0001 | -3.408 | 0.0001 | ساكن | I (1) |
| $\ln M_t$ | 0.6990 | 0.0184 | -1.214 | 0.0184 | ساكن | I (1) |
| $\ln RE_t$ | 0.3908 | 0.0106 | -0.712 | 0.0106 | ساكن | I (1) |
| $\ln I_t$ | 0.544 | 0.0142 | -10457 | 0.0142 | ساكن | I (1) |
| $\ln f_t$ | 0.8571 | 0.0021 | -1.254 | 0.0021 | ساكن | I (1) |

مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة

من خلال مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات النماذج المستخدمة؛ يلاحظ أن معاملات الارتباطات الجزئية جميعها أقل من ٥٠%، وعليه؛ تم التأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من مشكلة التعدد الخطي المتعدد Multicollinearity problem كما يتضح من الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغيرات Partial Correlation Matrix

| | LOG(RGDP) | LOG(RE) | LOG(M) | LOG(I) | LOG(F) |
|-----------|-----------|---------|--------|--------|--------|
| LOG(RGDP) | 1 | -0.112 | 0.038 | 0.233 | -0.077 |
| LOG(RE) | -0.112 | 1 | -0.006 | 0.310 | 0.447 |
| LOG(M) | 0.038 | -0.006 | 1 | 0.056 | 0.401 |
| LOG(I) | 0.233 | 0.310 | 0.056 | 1 | 0.371 |
| LOG(F) | -0.077 | 0.447 | 0.401 | 0.371 | 1 |

نتائج اختبار سببية جرانجر Granger Causality Tests

- يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار جرانجر للسببية بين المتغيرات، حيث يلاحظ:
- وجود سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى سعر الصرف الحقيقي؛ أي أن التغيرات في النمو الاقتصادي تسبب تغير في سعر الصرف الحقيقي.
 - وجود سببية ذات اتجاه واحد من عرض النقد إلى سعر الصرف الحقيقي؛ أي أن التغيرات في عرض النقد تسبب تغير في سعر الصرف الحقيقي.

- وجود سببية ذات اتجاهين بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي.
- وجود سببية ذات اتجاهين بين معدل الفائدة وسعر الصرف الحقيقي.
- وجود سببية ذات اتجاهين بين عرض النقد والنمو الاقتصادي.
- وجود سببية ذات اتجاهين بين معدل الفائدة والنمو الاقتصادي.
- وجود سببية ذات اتجاه واحد من عرض النقد إلى معدل الفائدة؛ أي أنّ التغيرات في عرض النقد تسبب تغير في معدل الفائدة.

في ضوء ما سبق من علاقات السببية في المدى القصير؛ وفي ظل معلمة حد تصحيح الخطأ المعنوية والسالبة في معادلة سعر الصرف الحقيقي (ECT_{1t-2})؛ يمكن القول: إن التغيرات في النمو الاقتصادي وعرض النقد ومعدل التضخم ومعدل الفائدة تسبب تغير سعر الصرف في المدى الطويل. يضاف إلى ذلك وفي ظل العلاقات السببية ومعلمة حد تصحيح الخطأ المعنوية والسالبة في معادلة النمو (ECT_{1t-1})؛ يمكن القول إن التغيرات في عرض النقد ومعدل الفائدة تسبب تغير الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. وأخيراً من علاقات السببية ومعلمة حد تصحيح الخطأ المعنوية والسالبة في معادلة عرض النقد (ECT_{1t-3})، يمكن القول إن التغيرات في معدل الفائدة تسبب تغير في عرض النقد في المدى الطويل.

جدول رقم (4)

اختبار سببية جرانجر Granger Causality Tests لمتغيرات الدراسة

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|--|-----|-------------|--------|
| LOG(RE) does not Granger Cause LOG(RGDP) | 66 | 0.93504 | 0.3981 |
| LOG(RGDP) does not Granger Cause LOG(RE) | | 65.9032 | 0.0000 |
| LOG(M) does not Granger Cause LOG(RGDP) | 66 | 2.59300 | 0.0830 |
| LOG(RGDP) does not Granger Cause LOG(M) | | 3.72554 | 0.0297 |
| LOG(F) does not Granger Cause LOG(RGDP) | 66 | 2.28139 | 0.1108 |
| LOG(RGDP) does not Granger Cause LOG(F) | | 0.72653 | 0.4877 |
| LOG(I) does not Granger Cause LOG(RGDP) | 66 | 19.7123 | 0.0010 |
| LOG(RGDP) does not Granger Cause LOG(I) | | 81.1093 | 0.0009 |
| LOG(M) does not Granger Cause LOG(RE) | 66 | 15.3970 | 0.0014 |
| LOG(RE) does not Granger Cause LOG(M) | | 1.24425 | 0.2954 |
| LOG(F) does not Granger Cause LOG(RE) | 66 | 18.9300 | 0.0004 |
| LOG(RE) does not Granger Cause LOG(F) | | 2.68431 | 0.0763 |
| LOG(I) does not Granger Cause LOG(RE) | 66 | 81.6459 | 0.0004 |
| LOG(RE) does not Granger Cause LOG(I) | | 184.968 | 0.0018 |
| LOG(F) does not Granger Cause LOG(M) | 66 | 0.42670 | 0.6546 |
| LOG(M) does not Granger Cause LOG(F) | | 0.00498 | 0.9950 |
| LOG(I) does not Granger Cause LOG(M) | 66 | 1.73884 | 0.1843 |
| LOG(M) does not Granger Cause LOG(I) | | 78.9403 | 0.0070 |

اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

وفقا لاختبار جوهانسون يلاحظ وجود ثلاث علاقات تكاملية مشتركة وكانت جميعها معنوية لكون جميع قيمها الاحتمالية كانت أقل من ٥%. وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات أي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل، كما يظهر في النتائج الآتية:

Date: 03/21/22 Time: 13:41
 Sample (adjusted): 2004Q4 2020Q4
 Included observations: 65 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: RE RGDP M F I
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|------------------------------|------------|--------------------|------------------------|---------|
| None * | 0.925371 | 332.6292 | 69.81889 | 0.0001 |
| At most 1 * | 0.752572 | 163.9398 | 47.85613 | 0.0000 |
| At most 2 * | 0.619861 | 73.15845 | 29.79707 | 0.0000 |
| At most 3 | 0.146376 | 10.28932 | 15.49471 | 0.2591 |
| At most 4 | 3.32E-05 | 0.002156 | 3.841466 | 0.9593 |

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|------------------------------|------------|------------------------|------------------------|---------|
| None * | 0.925371 | 168.6894 | 33.87687 | 0.0001 |
| At most 1 * | 0.752572 | 90.78131 | 27.58434 | 0.0000 |
| At most 2 * | 0.619861 | 62.86913 | 21.13162 | 0.0000 |
| At most 3 | 0.146376 | 10.28717 | 14.26460 | 0.1937 |
| At most 4 | 3.32E-05 | 0.002156 | 3.841466 | 0.9593 |

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

٥- العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقد والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٠: التحليل القياسي

استناداً لنتائج السكون والتكامل المشترك في البندين السابقين، وبعد أن أظهرت نتائج الاختبارات سكون المتغيرات ووجود علاقة تكاملية طويلة الأجل في النماذج الثلاث، لذا يرى الباحثون بأفضلية طريقة (VECM) لقدرته على تقدير العلاقات القصيرة والطويلة الأجل. ويمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ لمعادلات النمو وسعر الصرف وعرض النقد على النحو الآتي.

$$D(\ln RGDP_t) = \sum_{i=1}^{p_i} \alpha_{1i} D(\ln RGDP_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p_i} \beta_{1i} D(\ln RE_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p_i} \gamma_{1i} D(\ln M_{t-i}) + \theta_1 ECT_{1t-1} + \pi_{11} \ln I_t + \pi_{12} \ln F_t + u_{1t} \dots\dots\dots(10)$$

$$D(\ln RE_t) = \sum_{i=1}^{p_i} \alpha_{2i} D(\ln RGDP_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p_i} \beta_{2i} D(\ln RE_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p_i} \gamma_{2i} D(\ln M_{t-i}) + \theta_2 ECT_{2t-1} + \pi_{21} \ln I_t + \pi_{22} \ln F_t + u_{2t} \dots\dots\dots(11)$$

$$D(\ln M_t) = \sum_{i=1}^{p_i} \alpha_{3i} D(\ln RGDP_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p_i} \beta_{3i} D(\ln RE_{t-i}) + \sum_{i=1}^{p_i} \gamma_{3i} D(\ln M_{t-i}) + \theta_3 ECT_{3t-1} + \pi_{31} \ln I_t + \pi_{32} \ln F_t + u_{3t} \dots\dots\dots(12)$$

وعليه؛ يمكن كتابة حد تصحيح الخطأ للنماذج السابقة على النحو الآتي:

$$ECT_{1t-1} = \varepsilon_{1t-1} = \ln RGDP_{t-1} - a_{10} - a_{11} \ln RE_{t-1} - a_{12} \ln M_{t-1} - a_{13} \ln I_t - a_{14} \ln F_t$$

$$ECT_{2t-1} = \varepsilon_{2t-1} = \ln RE_{t-1} - a_{20} - a_{21} \ln RGDP_{t-1} - a_{22} \ln M_{t-1} - a_{23} \ln I_t - a_{24} \ln F_t$$

$$ECT_{3t-1} = \varepsilon_{3t-1} = \ln M_{t-1} - a_{30} - a_{31} \ln RGDP_{t-1} - a_{32} \ln RE_{t-1} - a_{33} \ln I_t - a_{34} \ln F_t$$

أولاً. نتائج تقدير أثر سعر الصرف وعرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق بطريقة نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (معادلة النمو الاقتصادي)

بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل يتضح من معادلة النمو الاقتصادي أن سعر الصرف الحقيقي وكمية النقود لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، حيث إن زيادة سعر الصرف الحقيقي بنسبة ١% (أي حدوث انخفاض في قيمة الدينار العراقي) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٠.٨٧%) تقريباً، كذلك زيادة عرض النقد بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١.٦٣%. ولعل ذلك يؤكد رفض الفرضية العدمية الأولى (H_{01}) وعدم رفض الفرضية البديلة.

ويمكن تفسير هذه الأثر من أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع ظل ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الأسعار النسبية للسلع الأجنبية، وبالتالي يتحول طلب المواطنين والأجانب لصالح السلع المحلية، ومن ثم تزيد الصادرات وتقل المستوردات مما يرفع صافي الصادرات NX؛ بافتراض توافر شرط Marshall - Lerner، وبالتالي يزيد الطلب الكلي ويزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو ما ينسجم مع دراسة (عبد الحفيظ، ٢٠١٦). كما أن زيادة عرض النقد سوف يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة وارتفاع سعر الصرف وانتقال توازن سوق الأصول إلى الأعلى، وبالتالي ارتفاع في سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة المحلية؛ وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي تبدأ الشركات بتوسيع إنتاجها مع الوقت؛ وهو ما ينسجم مع ما جاء دراسة (داود، ٢٠٢٠).

وتظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن معامل تصحيح الخطأ (حد تصحيح الخطأ) والذي يشير إلى التعديل للانحراف عن العلاقة طويلة الأجل كانت قيمته (-0.051639) وهي سالبة ومعنوية، وهذا يعني بأن سرعة التعديل منخفضة نسبياً وأن ما يقرب من ٥% من عدم التوازن في الأجل الطويل يجري تصحيحه في الأجل القصير. حيث إن ٥% تقريبا من انحراف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصفيته خلال الفترة الربعية.

وبالنسبة لتأثير المتغيرات الخارجية في النموذج، فيلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر إيجابياً بقيمته في الفترات السابقة، وكذلك بعرض النقد. من جهة أخرى يتأثر سلبياً بسعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير لكن بعد ثلاث فترات إبطاء؛ ويمكن أن يعزى هذا الأثر إلى أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواد الخام والمدخلات المستوردة وبالتالي يرفع تكاليف الإنتاج مما يقلل النمو الاقتصادي. يضاف أن معدل الفائدة على الاقتراض ومعدل التضخم وبالرغم من التأثير السلبي لهما على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا أنه تأثيرهما غير معنوي.

جدول رقم (٥)

نتائج تقدير أثر سعر الصرف وعرض النقد على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

| الأجل القصير | | | الأجل الطويل | | |
|--------------|---------|-----------------|--------------|---------|----------------|
| T | المعلمة | المتغير | T | المعلمة | المتغير |
| 96.08 | 2.195 | D(LN(RGDP(-1))) | -13.03 | -0.878 | LN(RE(-1)) |
| 48.68 | 1.559 | D(LN(RGDP(-2))) | 15.55 | 0.163 | LN(M(-1)) |
| 23.19 | 0.286 | D(LN(RGDP(-3))) | -3.46 | -0.358 | LN(F(-1)) |
| -0.75 | -4.360 | D(LN(RE(-1))) | -1.53 | -0.757 | LN(I(-1)) |
| 1.12 | 13.844 | D(LN(RE(-2))) | | 44.50 | C |
| -1.82 | -12.136 | D(LN(RE(-3))) | -9.36 | -0.017 | حد تصحيح الخطأ |
| 6.67 | 0.0016 | D(LN(M (-1))) | | %99 | R^2 |
| 4.33 | 0.0009 | D(LN(M (-2))) | | | |
| 2.42 | 0.0005 | D(LN(M (-3))) | | | |
| -0.80 | -0.0015 | D(LN(F (-1))) | | | |
| -0.89 | -0.0016 | D(LN(F (-2))) | | | |
| -0.10 | -0.0001 | D(LN(F (-3))) | | | |
| 0.06 | 0.1451 | D(LN(I(-1))) | | | |
| -0.01 | -0.0208 | D(LN(I(-2))) | | | |
| -0.21 | -0.4991 | D(LN(I(-3))) | | | |
| -7.12 | -0.0121 | C | | | |

تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)

يبين الجدول رقم (4) تحليل التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يلاحظ بأن سعر الصرف الحقيقي وعرض النقد في تزايد مستمر، وبعد أن كانت صفر في الفترة الأولى لخطأ التنبؤ أصبحت في الفترة العاشرة لخطأ التنبؤ ١٦.٤ لسعر الصرف و ٢٠.٧ لعرض النقد، مما يعني بأن الأثر الأكبر كان لعرض النقد وسعر الصرف الحقيقي، وهذه القيم تعكس القوة التفسيرية لهما على النمو الاقتصادي. بالمقابل وبالرغم من تزايد قيم التضخم ومعدل الفائدة؛ إلا أن تأثيرهما ضعيف.

جدول رقم (٦):

تحليل مكونات التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

| الفترة | S.E. | LOG(RGDP) | LOG(RE) | LOG(M) | LOG(F) | LOG(I) |
|--------|----------|-----------|----------|----------|----------|----------|
| 1 | 0.001152 | 100.0000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 2 | 0.004469 | 96.94387 | 0.272870 | 1.779574 | 1.003397 | 0.000285 |
| 3 | 0.011099 | 91.40740 | 1.012048 | 5.113347 | 2.466314 | 0.000894 |
| 4 | 0.021849 | 85.54819 | 2.154293 | 8.541227 | 3.755984 | 0.000306 |
| 5 | 0.037009 | 79.97598 | 3.693757 | 11.66148 | 4.666910 | 0.001870 |
| 6 | 0.056163 | 74.85133 | 5.626502 | 14.30149 | 5.205609 | 0.015072 |
| 7 | 0.078335 | 70.12654 | 7.936349 | 16.46510 | 5.417419 | 0.054586 |
| 8 | 0.102254 | 65.71135 | 10.57159 | 18.21627 | 5.362648 | 0.138136 |
| 9 | 0.126595 | 61.55193 | 13.43550 | 19.62362 | 5.105369 | 0.283585 |
| 10 | 0.150160 | 57.64971 | 16.38677 | 20.74261 | 4.715579 | 0.505329 |

ثانياً. نتائج تقدير أثر النمو الاقتصادي وعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي في العراق بطريقة

نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (معادلة سعر الصرف الحقيقي)

بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل يتضح من معادلة سعر الصرف الحقيقي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي ومعنوي على سعر الصرف في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، حيث إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (١.٢٧%)، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتبعها انخفاض حقيقي في قيمة الدينار العراقي؛ ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل، وبالتالي زيادة في الطلب على السلع المحلية والأجنبية مما يترتب عليها زيادة المستوردات وانخفاض الإنتاج المتاح للتصدير، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي وبالتالي انخفاض قيمة العملة.

يلاحظ أيضاً أن عرض النقد له تأثير إيجابي ومعنوي على سعر الصرف في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠؛ إذ إن زيادة عرض النقد بنسبة (١٠%) تؤدي إلى زيادة سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (٠.٢١%)، أي أن زيادة عرض النقد يتبعها انخفاض حقيقي في قيمة الدينار العراقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛ فزيادة عرض النقد يخلق فائض من عرض النقد عند معدل الفائدة السائد، بمعنى أوضح حين يمتلك الأفراد معروضاً نقدياً أكثر من احتياجاتهم فإن ذلك يؤدي إلى اتجاههم نحو

شراء أصول ذات فائدة، مما ينتج عنه انخفاض معدل الفائدة على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وانخفاض قيمته وهو ما يتوافق مع دراسة (داود، ٢٠٢٠). لذا فإن زيادة عرض النقد بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة سعر صرف الدينار العراقي بنسبة ٠.٢١%. ولعل ذلك يؤكد رفض الفرضية العدمية الثانية (H_{02}) وعدم رفض الفرضية البديلة.

إن قيمة معامل تصحيح الخطأ (حد تصحيح الخطأ) حوالي (-0.0389)، وهذا يعني بأن سرعة التعديل منخفضة جداً. لذا تظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لمعادلة سعر الصرف؛ أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر إيجابياً بقيمته في الفترات السابقة. وبالنسبة لتأثير المتغيرات الخارجية في النموذج، فيلاحظ أن معدل الفائدة على الاقتراض ومعدل التضخم وبالرغم من التأثير الإيجابي لهما على سعر الصرف الحقيقي إلا أنه تأثير غير معنوي.

جدول رقم (٧)

نتائج تقدير أثر النمو الاقتصادي وعرض النقد على سعر الصرف في العراق

خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

| الأجل القصير | | | الأجل الطويل | | |
|--------------|---------|------------------|--------------|---------|----------------|
| T | المعلمة | المتغير | T | المعلمة | المتغير |
| 34.67 | 2.999 | D(LN(RE(-1))) | -16.93 | -0.021 | LN(M(-1)) |
| 16.77 | 3.100 | D(LN(RE(-2))) | -6.971 | -0.127 | LN(GDP(-1)) |
| 11.14 | 1.109 | D(LN(RE(-3))) | 3.00 | 0.045 | LN(F(-1)) |
| -1.40 | -0.005 | D(LN(M(-1))) | 1.38 | 0.096 | LN(I(-1)) |
| -1.52 | 0.004 | D(LN(M(-2))) | | -5.648 | C |
| -1.21 | 0.003 | D(LN(RGDP(-3))) | -1.77 | -0.039 | حد تصحيح الخطأ |
| -0.32 | -0.001 | D(LN(RGDP (-1))) | | 99% | R^2 |
| -0.29 | -0.001 | D(LN(RGDP (-2))) | | | |
| -0.07 | -0.001 | D(LN(M (-3))) | | | |
| 0.22 | 0.006 | D(LN(F (-1))) | | | |
| 0.44 | 0.005 | D(LN(F (-2))) | | | |
| 1.43 | 0.003 | D(LN(F (-3))) | | | |
| 0.75 | 0.026 | D(LN(I(-1))) | | | |
| -0.81 | -0.057 | D(LN(I(-2))) | | | |
| 0.89 | 0.032 | D(LN(I(-3))) | | | |
| 2.54 | 0.006 | C | | | |

تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) لمتغير سعر الصرف الحقيقي

يبين الجدول رقم (٨) تحليل التباين لمؤشر سعر الصرف الحقيقي، حيث يلاحظ أن عرض النقد في تزايد مستمر، وبعد أن كانت صفر في الفترة الأولى لخطأ التنبؤ أصبحت في الفترة العاشرة لخطأ التنبؤ ٢٠١٤، مما يعني أن الأثر الأكبر كان لعرض النقد، وهذه القيم تعكس القوة التفسيرية لعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي. بالمقابل وبالرغم من تزايد قيم التضخم ومعدل الفائدة والنمو الاقتصادي؛ إلا أن تأثيرها ضعيف.

جدول رقم (٨)

تحليل مكونات التباين لمتغير سعر الصرف الحقيقي

| الفترة | S.E. | LOG(RE) | LOG(M) | LOG(RGDP) | LOG(F) | LOG(I) |
|--------|----------|----------|----------|-----------|----------|----------|
| 1 | 1.72E-05 | 100.0000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 2 | 7.07E-05 | 99.84814 | 0.100961 | 0.000487 | 0.018625 | 0.031787 |
| 3 | 0.000185 | 99.59594 | 0.304112 | 0.000571 | 0.004189 | 0.095191 |
| 4 | 0.000384 | 99.19317 | 0.548202 | 0.006612 | 0.065268 | 0.186751 |
| 5 | 0.000694 | 98.64626 | 0.836510 | 0.019496 | 0.191691 | 0.306039 |
| 6 | 0.001135 | 98.02416 | 1.149904 | 0.038109 | 0.339748 | 0.448078 |
| 7 | 0.001726 | 97.38092 | 1.458746 | 0.062374 | 0.491837 | 0.606124 |
| 8 | 0.002479 | 96.74862 | 1.736559 | 0.092889 | 0.646986 | 0.774945 |
| 9 | 0.003399 | 96.14486 | 1.966461 | 0.130133 | 0.807489 | 0.951060 |
| 10 | 0.004485 | 95.57788 | 2.141726 | 0.174116 | 0.974511 | 1.131768 |

ثالثاً. نتائج تقدير أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف على عرض النقد في العراق

بطريقة نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (معادلة عرض النقد)

بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل يتضح من معادلة عرض النقد؛ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير إيجابي ومعنوي على عرض النقد في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، وتتفق هذه النتيجة مع ما تتوقعه نظرية كمية النقود وفقاً لمعادلة كامبردج في المدى الطويل. ويلاحظ أيضاً زيادة سعر الصرف له تأثير سلبي ومعنوي على عرض النقد في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع سعر الصرف سوف يوجد ضغط على المستوى العام للأسعار والأجور لذا تبدأ الأسعار بالارتفاع ويقل عرض النقد الحقيقي ونقل توازن الأصول إلى الأسفل وعند

مستوى التوظيف الكامل وهو ما يتفق مع تحليل (Krugman et al, 2022). ولعل النتائج السابقة تؤكد رفض الفرضية العدمية الثالثة (H_{03}) وعدم رفض الفرضية البديلة. كما تظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لمعادلة عرض النقد أن معامل تصحيح الخطأ (حد تصحيح الخطأ) كانت قيمه (-0.968987)، وهذا يعني بأن سرعة التعديل مرتفعة نسبياً. لذا تظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لمعادلة عرض النقد؛ أن عرض النقد يتأثر إيجابياً بقيمته في الفترة السابقة، وبسعر الصرف في الفترات السابقة. بالمقابل يتأثر سلباً بمعدل التضخم في الفترة السابقة. ويلاحظ أيضاً أن معدل الفائدة على الاقتراض وبالرغم من التأثير الإيجابي له على سعر الصرف الحقيقي إلا أنه تأثير غير معنوي.

جدول رقم (٩)

نتائج تقدير أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف على عرض النقد في العراق خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

| الأجل القصير | | | الأجل الطويل | | |
|--------------|---------|-----------------|--------------|---------|----------------|
| T | المعلمة | المتغير | T | المعلمة | المتغير |
| 1.82 | 0.267 | D(LN(M(-1))) | - 6.96 | - 6.124 | LN(RGDP(-1)) |
| 0.79 | 0.105 | D(LN(M(-2))) | 14.17 | 4.251 | LN(RE(-1)) |
| 0.18 | 0.020 | D(LN(M(-3))) | -2.98 | -2.195 | LN(F(-1)) |
| 0.13 | 1.739 | D(LN(RGDP(-1))) | -1.27 | -4.638 | LN(I(-1)) |
| -0.49 | -9.568 | D(LN(RGDP(-2))) | | 272.5 | C |
| -0.81 | -6.035 | D(LN(RGDP(-3))) | -5.27 | -0.984 | حد تصحيح الخطأ |
| 2.50 | 8.767 | D(LN(RE (-1))) | | 81% | R^2 |
| 2.30 | 17.17 | D(LN(RE (-2))) | | | |
| 1.88 | 7.560 | D(LN(RE (-3))) | | | |
| -1.79 | -1.959 | D(LN(F (-1))) | | | |
| -0.94 | -0.984 | D(LN(F (-2))) | | | |
| -0.76 | -0.760 | D(LN(F (-3))) | | | |
| 0.99 | 1.408 | D(LN(I(-1))) | | | |
| -0.86 | -2.448 | D(LN(I(-2))) | | | |
| 0.59 | 8.73 | D(LN(I(-3))) | | | |
| -3.60 | -3.69 | C | | | |

تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) لمتغير سعر الصرف الحقيقي

يبين الجدول رقم (١٠) تحليل التباين لمتغير عرض النقد، حيث يلاحظ بأن النمو الاقتصادي وسعر الصرف ومعدل التضخم في تزايد مستمر، وبعد أن كانت صفر في الفترة الأولى لخطأ التنبؤ أصبحت في الفترة العاشرة لخطأ التنبؤ ٦.٣ للنمو الاقتصادي و٤.١ لسعر الصرف و٤.٨ لمعدل التضخم، مما يعني بأن الأثر الأكبر كان للنمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف وهذه القيم تعكس القوة التفسيرية لها على عرض النقد. بالمقابل وبالرغم من تزايد قيم التضخم ومعدل الفائدة؛ إلا أن تأثيره ضعيف نسبياً.

جدول رقم (١٠)

تحليل مكونات التباين لمتغير عرض النقد

| الفترة | S.E. | LOG(M) | LOG(RGDP) | LOG(RE) | LOG(F) | LOG(I) |
|--------|----------|----------|-----------|----------|----------|----------|
| 1 | 0.694501 | 100.0000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 2 | 0.749212 | 95.99493 | 0.324906 | 2.791035 | 0.082429 | 0.806698 |
| 3 | 0.781191 | 88.49305 | 0.740623 | 7.167439 | 1.516546 | 2.082345 |
| 4 | 0.815074 | 81.32106 | 0.753779 | 9.888022 | 4.841679 | 3.195463 |
| 5 | 0.859005 | 75.35514 | 0.752431 | 10.16275 | 9.897954 | 3.831719 |
| 6 | 0.921620 | 75.27352 | 1.748660 | 8.966279 | 9.941245 | 4.070291 |
| 7 | 1.023390 | 77.40407 | 3.579669 | 7.271750 | 8.070809 | 3.673706 |
| 8 | 1.146379 | 79.43469 | 5.127460 | 5.800197 | 6.571693 | 3.065963 |
| 9 | 1.264041 | 81.19333 | 5.952167 | 4.770658 | 5.508152 | 2.575694 |
| 10 | 1.364783 | 82.54171 | 6.318201 | 4.093708 | 4.796494 | 2.249890 |

٦- النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- ١- في الأجل الطويل تبين أن لسعر الصرف الحقيقي وكمية النقود تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، حيث إن زيادة سعر الصرف الحقيقي (أي انخفاض قيمة الدينار العراقي) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. أمّا في المدى القصير فقد تبين أن النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بقيمته في الفترات السابقة، وكذلك بعرض النقد، وسلبياً بسعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير لكن بعد ثلاث فترات إبطاء.

- ٢- في الأجل الطويل تبين أن للنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقد تأثير إيجابي ومعنوي على سعر الصرف في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠. أما في المدى القصير يتبين أن سعر الصرف الحقيقي يتأثر إيجابياً بقيمته في الفترات السابقة.
- ٣- في الأجل الطويل تبين أن للنواتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على عرض النقد خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، بالمقابل تبين أن لسعر الصرف تأثير سلبي على عرض النقد في العراق خلال نفس الفترة. أما في الأجل القصير يتأثر عرض النقد إيجابياً بقيمته في الفترات السابقة ويسعر الصرف ويتأثر سلبياً في معدل التضخم. أما في الأجل القصير يتأثر عرض النقد بقيمته في الفترة السابقة وكذلك بسعر الصرف في الفترات السابقة.
- وبناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل بين سعر الصرف الحقيقي والنواتج المحلي الإجمالي وعرض النقد عند رسم وصياغة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد، عبد المنعم، وصالح، حافظ. (٢٠١٥). السياسة النقدية وأثرها على ضبط سعر الصرف في السودان: دراسة تحليلية وتطبيقية من العام ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.
- داود، حسام. (٢٠٢٠). اقتصاديات المالية الدولية (ط١)، دار المسيرة.
- سحاب، نادية. (٢٠١٧). المنهج النقدي وسعر الصرف: حالة الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي. ٥(٨)، ١٧٠-١٩١.
- عبده، عيبر. (٢٠٢١). العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٩). مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية. ٥٨(٣)، ١٢٣-١٦٤.
- لورنس، يحيى، والموسوي، نوره. (٢٠١٩). تحليل الاتجاه العام للسياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد العام ٢٠٠٣. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. ١١(٢٧)، ١٠١-١٣٢.

- مرزوك، نوره، والغالبي، عبد المحسن. (٢٠١٩). الانفتاح التجاري وفاعلية السياسة النقدية بالتأثير في سعر الصرف في العراق. *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية*. ١٣(٢٥)، ٨٠-٥٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ahmed, T., Mazlan, S. (2021). The Impact of Interest Rate on Exchange Rate Within ASEAN Countries: Evidence from Linear and Nonlinear ARDL Frameworks. *Global Journal of Emerging, Market Economies*, 13(1), 7–34.
- Akbar, M., Amjad, W., Iqbal, Z. (2021). Nexus of Gold Price-Exchange rate-interest rate-Oil Price: Lessons for Monetary Policy in Pakistan. *International Journal of Business & Management*, 16(1), 1-16.
- Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics*. 7th Edition, Pearson Education Limited.
- Froyen, R. (2012). Instrument versus Target Rules As Specifications of Optimal Monetary Policy. *International Finance*, 15(1), 99–123.
- Krugman, P., Maurice, O., Marc, M. (2022). *International Economics: Theory and Policy*, 12th Edition , Pearson.
- Maitra, B. (2015). Monetary Policy, Income Growth and Price Stability in Malaysia. *South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance*, 4(1), 91–117.
- Mehrotra, A. (2007). Exchange and interest rate channels during a deflationary era: Evidence from Japan, Hong Kong and China. *Journal of Comparative Economics*, 35(1), 188-210.
- Raza, A., Afshan, S. (2017). Determinants of Exchange Rate in Pakistan: Revisited with Structural Break Testing, *Global Business Review*, 18(4), 825–848.
- Tariq, A., Muhammad, M., Tariq, B. (2015). Impact of Interest Rate, Inflation and Money Supply on Exchange Rate Volatility in Pakistan. *World Applied Sciences Journal*, 33 (4), 620-630.
- Vargas, H. (2011). *Monetary Policy and the Exchange Rate in Colombia*, Borradores de Economia 655, Banco de la Republica de Colombia.

The Possibility of Using the Electronic Control at Jordanian Public Universities and the Obstacles that Hinder its Use from the Point of View of the Auditors of the Jordanian Audit Bureau

Mari Bani Khaled^{(1)*}

Jamal Sharayri⁽²⁾

(1) Business School, Al al-Bayt University, Mafrq – Jordan.

(2) Business School, Al al-Bayt University, Mafrq – Jordan.

Received: 10/08/2022

Accepted: 04/01/2023

Published: 03/03/2023

* *Corresponding Author:*
mariebk1961@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the possibility of using electronic control in the Jordanian public universities and the obstacles that impede its use from the point of view of the auditors of the Jordanian Audit Bureau. The study was conducted on auditors of the Audit Bureau at public universities. In order to measure the variables of the study, a questionnaire was designed and arbitrated by academics in Jordanian universities, and the descriptive analytical approach was used. Due to the small size of the study population of (40) auditors, the comprehensive enumeration method was used, and the number of valid questionnaires for analysis was (34), the study concluded that there is a significant possibility to apply (dimensions of financial, accounting, and administrative electronic control)

arranged according to statistical importance in auditing processes, and that there are statistically significant obstacles to the electronic control. The dimensions of electronic control came to a high degree (financial control, accounting control, administrative control) arranged according to statistical importance and obstacles to apply electronic control to all fields to a moderate degree, and that one of the most important obstacles to the application of the electronic control is the universities' fear of disclosing the financial data. The study recommended the need to apply the electronic control in its all fields in public universities and to remove the obstacles that hinder its application.

Key words: Electronic Contro, Accounting, Financial, Administrative, Electronic Control Obstacles, , Audit Bureau, Public Universities, Jordan

إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني

مرعي بني خالد^(١) جمال الشرايري^(٢)

(١) كلية الأعمال، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

(٢) كلية الأعمال، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني وقد أجريت الدراسة على مدققي ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية، ولقياس متغيرات الدراسة تم تصميم استبانة وتحكيمها من الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٤٠) مدققاً تم استخدام أسلوب الحصر الشامل وبلغت عدد الاستبانات الصالحة لتحليل (٣٤) استبانة وخلصت الدراسة إلى أنه هناك إمكانية معنوية لتطبيق (أبعاد الرقابة الإلكترونية المالية والمحاسبة والإدارية) مرتبة حسب الأهمية الإحصائية في عمليات التدقيق، وأنَّ هناك معوقات ذات دلالة إحصائية للرقابة الإلكترونية وجاءت أبعاد الرقابة الإلكترونية بدرجة عالية (الرقابة المالية، الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية) مرتبة حسب الأهمية الإحصائية ومعوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية لجميع المجالات بدرجة متوسطة، ومن أهم معوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية هو تخوف الجامعات من الإفصاح على البيانات المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الرقابة الإلكترونية لجميع مجالاتها في الجامعات الرسمية وإزالة المعوقات التي تعترض تطبيقها.

الكلمات الدالة: الرقابة الإلكترونية، المحاسبية، المالية، الإدارية، معوقات الرقابة الإلكترونية، ديوان المحاسبة، الجامعات الرسمية، الأردن.

المقدمة.

في الآونة الأخيرة وبناءً على التطورات التكنولوجية التي تحدث أصبح أمر الامتثال لمواكبة هذه التطورات ضرورياً وخاصة مع توجه العالم إلى التجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد في ظل الحجر المنزلي لمكافحة الأوبئة المنتشرة في وقتنا الحالي، ولكون الأردن ليس منعزلاً عن العالم، وبعكس ذلك فإن الأردن من الدول الرائدة في الشرق الأوسط باستخدام التكنولوجيا في الكثير من العلوم وأبرزها استخدام الطرق الإلكترونية بدلاً من الطرق التقليدية التي جاءت لتسهيل عملية سير

العمليات، حيث شهدت العملية الرقابية بالانتقال إلى الرقابة الإلكترونية من خلال التوجه إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة لممارسة النشاط الرقابي، واستخدام شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية والتنفيذية مع الأجهزة الرقابية لتسهيل الحصول على المعلومات بدقة عالية وبأسرع وقت وبأقل تكلفة، والاطلاع على مواطن الضعف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وتوفير المعلومات للجهات التي تطلبها وتبسيط الأداء وسرعة الإنجاز بما يخدم الأجهزة الرقابية والمستفيدين من مخرجات النظام الرقابي.

إن استخدام تقنية المعلومات بشكل أوسع في مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات التعليمية وذلك لتحقيق أهدافها ونجاحها وتطورها، فالإدارة التقليدية لم تعد قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر ومتطلباته، ولقد بدأت معظم الدول بتطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية عبر مواقع إنشائها خصيصاً لذلك؛ إذ تعتبر الجامعات الرسمية الأردنية من الدوائر العامة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ولديها صناديق استثمارية تحقق إيرادات للجامعات تخضع أيضاً للتدقيق الخارجي.

لذلك تسعى هذه الدراسة للتعرف على إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

مشكلة الدراسة.

تحتاج الرقابة الإلكترونية إلى البنية التحتية والتجهيزات والتفاعل الإنساني والتخطيط المسبق للنشاطات المختلفة وتوحيد الإجراءات المتبعة في الرقابة الإلكترونية ومهارات استخدام الحاسب الإلكتروني من قبل المستخدم لتحقيق متطلبات الرقابة والأهداف المرسومة، فالكثير من المعتقدات تعتبر الرقابة هي متابعة دخول الموظفين وخروجهم من مؤسساتهم بإحدى الأساليب الرقابية عن طريق المسؤول المباشر حسب الهيكل التنظيمي والرقابي في المؤسسة أو عن طريق بطاقة الدوام وما شابه ذلك، لكن الأمر غير ذلك. حيث إن الاتجاه نحو تطبيق أساليب الرقابة الإلكترونية بأنواعها كونها تقوم بإدارة ومتابعة الإدارات المختلفة كأنها وحدة مركزية في مؤسسات الدولة ومنها التعليمية يوفر المعلومات والبيانات التي تحتاجها الجامعات الرسمية الأردنية في اتخاذ القرارات وربطها مع بعضها، مما يؤدي إلى تقليل النفقات في متابعة عمليات الإدارة المختلفة والوقت والجهد، وأنّ توظيف

تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي وكفؤ يساهم في تكوين ثقة العاملين بذلك مما يسهم في حل العديد من المشكلات لتجنب الوقوع في الانحرافات من قبل الأشخاص داخل العمل، والقيام بعملية المعالجة لضمان عدم تكرارها في المستقبل.

وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الاسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: هل يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني

ويتفرع منه السؤالين التاليين:

- ١- هل يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟
- ٢- هل يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟
- ٣- هل يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل هناك معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة لمعرفة إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني

وينبثق عنها الأهداف الفرعية التي تتمثل في ما يلي:

- ١- معرفة إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
- ٢- معرفة إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
- ٣- معرفة إمكانية استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر

مدقي ديوان المحاسبة الأردني.

٤- التعرف على المعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة الأردني.

أهمية الدراسة.

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الرقابة الإلكترونية والنتائج التي قد تكون مساهمة في رفع كفاءة أداء الأجهزة الرقابية في الجامعات الرسمية الأردنية وتحقيق سرعة الإنجاز وخفض التكاليف ودقة النتائج التي ستفرزها من خلال نظام الرقابة الإلكترونية متكامل.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على أهم المتغيرات للرقابة الإلكترونية التي تحقق لديوان المحاسبة الفاعلية في الرقابة على الجامعات الرسمية، بهدف تعزيزها، وأهمية عمليات الرقابة الإلكترونية وبالذات على الرقابة المالية، لأنها محور عمل ديوان المحاسبة، باعتبارها وسيلة لضمان حسن استخدام الأموال العامة في الجامعات الرسمية. و تشخيصها لمواطن القوة، لتعزيزها، ولمواطن الضعف لتلافيها، وذلك من خلال رقابة ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية. و بيان قدرة ديوان المحاسبة على توفير الرقابة الإلكترونية الوقائية التي تحد من تكرار المخالفات أو زيادتها مع مرور الزمن من خلال المصفوفة الرقابية الصفرية، والمتمثلة بفاعلية رقابة مدقي ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية.

فرضيات الدراسة.

للإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى H0₁: لا يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة الأردني.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

• **الفرضية الفرعية الأولى H0_{1.1}:** لا يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة الأردني.

- **الفرضية الفرعية الثانية H0_{2.1}:** لا يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني
- **الفرضية الفرعية الثانية H0_{3.1}:** لا يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
- **الفرضية الرئيسية الثانية H0₂:** لا توجد معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

الأدب النظري والدراسات السابقة.

الأدب النظري.

- لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد معاني المتغيرات المستخدمة فيها وهي كما يلي:
- **الرقابة:** تعرف الرقابة بأنها الوظيفة التي يتم من خلالها متابعة وضبط كافة أنشطة المنظمة بهدف التأكد من أن الأداء الفعلي مطابق لمعيار الأداء المطلوب او المخطط له، أي أنّ الرقابة هي الوسيلة التي تسمح للإدارة بالتأكد من تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له. (بوشوارب، 2015).
 - **الرقابة الإلكترونية:** هي منهج متكامل لأتمتة الأعمال الرقابية لغايات تدفق العمليات المالية إلكترونياً وتوثيقها وفق تطبيقات إلكترونية ممنهجة، وتعني القدرة على استخدام الحاسوب للتأكد من صحة أداء الأعمال والأنشطة المختلفة، وفقاً للخطة والبرامج المحددة مسبقاً، بما يكفل تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة (هذال، 2016).
- لقد مر تعريف الرقابة بعدة مفاهيم خلال القرن العشرين، حيث كانت الرقابة تركز بشكل رئيس على حماية الأصول النقدية من السرقة والضياع، إلى ان اصبحت تشمل الوسائل الكفيلة التي تضمن دقة البيانات المالية وصحتها، إلى أن تطور المفهوم ليشمل جميع أشكال الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي (Mendes et al., 2014، p: 24).
- هنالك تقسيمات متعددة للرقابة الإلكترونية، من حيث الجهة التي تتولى عملية الرقابة والمجال الذي تنصب عليه والتوقيت الذي تتم فيه، وتاليا شرحاً لهذه الأنواع الثلاثة: (عباس، 2009، ص 181-184)

أولاً: الرقابة الإلكترونية حسب الزمن الذي تمارس به:

- يقسم هذا النوع إلى رقابة إلكترونية سابقة ومتزامنة ولاحقة: (عباس، ٢٠٠٩، ص ١٨٢)
- **الرقابة الإلكترونية السابقة:** ويسمى هذا النوع بالرقابة الإلكترونية الأولية أو المبدئية أو الوقائية أو المانعة وهدفها منع وقوع المخالفات والخطأ.
- **الرقابة الإلكترونية المتزامنة:** ويسمى هذا النوع بالرقابة الإلكترونية الجارية توصف بالغريلة لكونها توصف بنقاط تفتيش للتأكد من استمرار العملية والمراقبة لعملية التنفيذ والمسايرة لها أولاً بأول.
- **الرقابة الإلكترونية اللاحقة:** ويسمى هذا النوع بالرقابة الإلكترونية الكاشفة عن المخالفات التي وقعت بالفعل وتتم بعد الانتهاء من العمل وإتمام عملية التنفيذ للتأكد من مطابقتها لما هو مخطط، وبالتالي تتيح إمكانية معرفة التجاوزات ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.

ثانياً: الرقابة الإلكترونية حسب الطريقة التي يتم بها التنفيذ:

- وتنقسم إلى مباشرة وغير مباشرة (الشيخ وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧)
- **الرقابة الإلكترونية المباشرة:** ويتضمن هذا النوع من الرقابة الإلكترونية المقابلات الشخصية التي تكون وجهاً لوجه للقيام بتوجيه العمليات، أو تتم من خلال زيارات يقوم بها المدبرون أو رؤساء الأقسام من أجل التعرف على المشكلات والعمل على إيجاد الحلول لها وبيان التحديات التي تواجه عملية التنفيذ في أقسام المؤسسة المختلفة.
- **الرقابة الإلكترونية غير المباشرة:** ويتم وفق هذا النوع من الرقابة الإلكترونية استخدام التقارير والإحصاءات والأشكال المكتوبة لإتمام الرقابة على العمليات مثل الميزانية أو التقارير الإلكترونية الدورية الشهرية التي ترسل إلى المديرين ورؤساء الأقسام.
- **الرقابة المحاسبية الإلكترونية:** وهي الرقابة التي تهدف إلى التأكد من سلامة الوضع المالي وتتعلق برقابة الأداء المالي، وتهدف إلى المحافظة على الأموال وتسعى إلى رفع كفاءة استخدام الأموال وتحقيق درجة من الفاعلية لتحقيق الأهداف المالية المخطط لها وذلك من خلال استخدام الأنظمة المحاسبية التكنولوجية (سماره، 2015)، و من خلال الاستعانة ببعض المقاييس المالية مثل العائد على الأصول والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية. وتنقسم الرقابة

المحاسبية الإلكترونية من حيث الجهة التي تتولى عملية الرقابة إلى رقابة إلكترونية داخلية ورقابة إلكترونية خارجية:

- **الرقابة الإلكترونية الداخلية:** وهذا النوع من الرقابة الإلكترونية يهتم بتحقيق الأهداف المحاسبية، وهي عملية تمارسها الإدارة في كافة المستويات بشكل مستمر، وذلك من أجل التعرف على مستوى أداء العاملين ومعرفة مستويات الإنجاز، والتأكد أيضاً من حسن سير عملية تنفيذ العمل وفقاً للسياسات المحددة في الخطة (عباس، ٢٠٠٩، ص ١٨٣).
- **الرقابة الإلكترونية الخارجية:** وهذا النوع من الرقابة الإلكترونية تمارسه السلطة التشريعية التي يخضع لها أجهزة رقابة متخصصة تتبع السلطة التشريعية، مثل الرقابة التي تمارسها دواوين المحاسبة، والرقابة التي تمارسها الجهات القضائية عندما تنظر في الشكاوي الواردة بحق الموظفين (الشيخ وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧).
- **الرقابة الإدارية الإلكترونية:** هي ممارسة العملية الرقابية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة، مما يتيح لمتخذي القرار القدرة على رصد الانحرافات بأقل جهد ووقت ممكن ونتائج عالية الدقة، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير تعزز الجانب الرقابي في الأنظمة العامة في المؤسسة (العراشي، 2015).

وقد قسم (أمين، 2019) المعوقات إلى ما يلي:

- **المعوقات المحاسبية:** هي المعوقات المرتبطة بالنواحي المالية من حيث تحديد النفقات والمصروفات لشراء وصيانة الأجهزة والمعدات التقنية، وتحديد ميزانية خاصة بالموارد البشرية.
- **المعوقات الإدارية:** هي المعوقات المتعلقة بالجوانب الإدارية من حيث الوظائف والسياسات والمبادئ ورسم الخطط وتحديد الأهداف وتنفيذها والهياكل التنظيمية وأساليب العمل بها.
- **المعوقات البشرية:** هي تلك المعوقات السلبية المتعلقة بالعاملين في الأجهزة الإدارية عند استخدامهم لتطبيقات الرقابة الإلكترونية.
- **المعوقات التقنية:** هي جميع الأجهزة والأدوات والمعدات التقنية اللازمة للدخول في البيئة الإلكترونية وتشمل تقنيات الحاسب الآلي والبرمجيات والنظم المختلفة وشبكات الاتصالات الإلكترونية ومن هذه المعوقات تقادم أجهزة الحاسب الآلي في القطاعات الحكومية.

- **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** هي تلك المعوقات التي تتمثل في مقاومة الجهات الإدارية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وعدم رغبتها في تغيير الأوضاع التي اعتادت عليها (الجمود الإداري) حيث إنها لا تقبل التغيير في الطرق والأساليب الرقابية والنظم الإنتاجية واللوائح والقوانين والتعليمات، والتي تعتبر غايات في حد ذاتها.
- **المعوقات الخاصة بالعاملين بنظم المعلومات:** هي المعوقات التي تتمثل بارتفاع مستوى خبرة العاملين في مجال التشغيل الإلكتروني للبيانات والمتمثل في قدرتهم على الوصول غير المصرح به للنظام من خلال نقاط الضعف الموجودة بنظام الرقابة الداخلية، ومن ثم ارتكاب جرائم الحاسبات التي عادة ما يصعب اكتشافها.

الدراسات السابقة.

الدراسات باللغة العربية

– العمري (٢٠١٢) بعنوان **بناء نموذج لقياس أثر أدلة الإثبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية على تحسين أداء المدقق الخارجي**

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج لقياس أثر استخدام أدلة الإثبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية على تحسين أداء المدقق الخارجي، وقياس متغيرات الدراسة تم تطوير إستبيان، وزعت على مجتمع الدراسة المكون من ٢٤٠ مدققاً، وتم توزيع ٢٠٠ استبانة استرد منها ١٨٦ استبانة صالحة وقابلة للتحليل الإحصائي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأدلة الإثبات الإلكترونية (أداء المدقق الخارجي). وتوصل الباحث إلى أن هناك ارتباطاً قوياً وذا دلالة إحصائية بين أدلة الإثبات الإلكترونية وأداء المدقق الخارجي. هذه الدراسة توصيات توجه اهتمام الباحثين حول تطبيق مبادئ خدمات الثقة والموضوعية، سواء من قبل إدارة المنشأة أو مكاتب التدقيق حيث إن لها تأثيراً قوياً على تحسين أداء المدقق الخارجي حسب أنموذج الدراسة المقترح. وتوصي الباحثة بضرورة تفعيل وتطوير القوانين المهنية لتواكب التطورات الحديثة في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. بحيث تتوفر شروط قانونية في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، حيث يستطيع الاعتماد عليها في تكوين رأيه الفني المحايد. توصي الباحثة بتطوير مقررات الدراسة في الجامعات

والكليات والمدارس وكافة دور التعليم المعنية بالمحاسبة والتدقيق بالمعرفة عن نظم الحاسبات الإلكترونية لتحقيق التأهيل العلمي والعملية للمدقق الخارجي.

– دراسة بني خالد وحتاملة (٢٠١٣)، بعنوان: "الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية".

هدفت الدراسة التعرف إلى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية الأردنية، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (٢٢٤) موظفاً من موظفي الدائرة المالية ومدققي ديوان المحاسبة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للدور الرقابي (نمط الرقابة، وفحص أنظمة وإجراءات العمل الرقابي، ومعايير العمل الرقابي، وهيكلية العمل الرقابي، وضغوطات العمل الرقابي، والمبادئ الأخلاقية للعمل الرقابي) في فاعلية رقابة ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية الأردنية، حيث جاء متغير فحص أنظمة إجراءات العمل الرقابي في المرتبة الأولى من حيث التأثير على المتغير التابع (فاعلية رقابة ديوان المحاسبة)، وتلاه متغير المبادئ الأخلاقية للعمل الرقابي، ثم متغير ضغوطات العمل الرقابي، ثم متغير نمط الرقابة، وتلاه متغير معايير العمل الرقابي، وأخيراً جاء متغير هيكلية العمل الرقابي. وأوصت الدراسة بضرورة قيام ديوان المحاسبة بالتوجه نحو ممارسة الرقابة المسبقة في الجامعات الرسمية.

– دراسة العرايشي (2015)، بعنوان: واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني – قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية (الشق المدني) في قطاع غزة، وذلك من خلال دراسة أربعة معايير تساعد في الكشف عن مستوى فعالية الرقابة الإدارية الإلكترونية: حجم الإنجاز، صحة المدخلات، ودقة العمليات، وسلامة ووضوح المخرجات الناتجة من الأنظمة المحوسبة، بالإضافة إلى بعض المقترحات لتطوير نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة البالغ عدده (183)، حيث صممت استبانتين لهذا الغرض، استبانة أولى وزعت على جميع العاملين في وزارة الداخلية الشق المدني من ذوي المناصب الإشرافية (مدير عام، نائب مدير عام، مدير دائرة، نائب مدير دائرة، رئيس قسم) وعددها (170) استبانة، بنسبة

استرداد (95%)، والثانية شملت مطوري النظم المحوسبة العاملين في الإدارة العامة للحاسوب ونظم المعلومات في وزارة الداخلية الشق المدني وعددهم (13) مطوراً، بنسبة استرداد (100%). وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية يتمتع بالكفاءة والفعالية بدرجة متوسطة، وتوفير متطلبات تطبيق الرقابة الإلكترونية يحتاج إلى مزيد من الدعم المالي لتلبية الاحتياجات المادية والتدريبية.

– دراسة الجبوري (٢٠١٥). بعنوان مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الأردنية، فقد ركز الباحث على بيان مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في كل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة المنظمات (COSO) The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission والتي تشمل، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المراقبة (ولقياس متغيرات وأهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم تصميم استبانة وتوزيعها على البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (١٣) بنكاً في العاصمة الأردنية عمان، وتتكون أفراد عينة الدراسة من المدققين الداخليين العاملين وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٩٥) استبانة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأساليب الإحصائية، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار One-Sample T-Test.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فاعلية لاستخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية في كل المكونات وبدرجات متفاوتة وكان استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية المراقبة أكثر هذه العناصر فاعلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية. وأوصت الدراسة على ضرورة تعزيز استخدام التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية الأردنية وضرورة إجراء عملية تقييم للمخاطر من فترة إلى أخرى من أجل اكتشاف الأخطاء قبل حدوثها ومعالجتها والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية.

– دراسة الشاويش (٢٠١٥)، بعنوان: أثر الرقابة الداخلية الإلكترونية على تحسين وظائف الموازنة العامة

هدفت هذه الدراسة لبيان أثر الرقابة الداخلية الإلكترونية على تحسين وظائف الموازنة العامة في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من مدققي ديوان المحاسبة في وزارة المالية، وأجهزة الرقابة الداخلية

ودائرة الموازنة العامة، ولقياس متغيرات الدراسة وأهدافها والإجابة على أسئلة الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة حيث بلغ عدد المستجيبين ٦٠ فرداً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية الإلكترونية بأبعادها البيئية الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات وتوصيلها، المراقبة على تحسين وظائف الموازنة العامة في الأردن، على الرغم من وجود تأثير لبعض أبعاد المتغير المستقل على أبعاد المتغير التابع. وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

وقدمت الدراسة عدة توصيات من أهمها: ضرورة العمل على تطوير مكونات الرقابة الداخلية الإلكترونية في القطاع العام، والعمل على استقلاليتها عن الجهات التنفيذية، كذلك التركيز على البيئة الرقابية والربط الإلكتروني لأنشطة الرقابة الداخلية مع نظم الموازنة العامة.

– دراسة غانم، (٢٠١٦). بعنوان: أثر استخدام البرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام البرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن، وتسهم الدراسة في بيان دور البرامج الإلكترونية في التدقيق ومعرفة أهمية البرامج الإلكترونية في الحد من الأخطاء المحاسبية للمدقق وتوفير الوقت على المدقق؛ بهدف الوصول إلى نتائج حول أثر البرامج الإلكترونية على عمل المدقق. ولقياس متغيرات الدراسة وأهدافها والإجابة على تساؤلاتها صمم الباحث استبانة وزعت على المدققين الذين يعملون في مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى في الأردن، وتكونت وحدة المعاينة من مدققا، تم توزيع الاستبانات بطريقة المسح الشامل، وقد تم استعادة ١٧٠ استبانة وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحلي ١٦٣ استبانة.

أظهرت النتائج من هذه الدراسة وجود أثر للبرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن، كما أنها تساهم بالرقابة الداخلية. وبينت النتائج وجود أثر للبرامج الإلكترونية على عمل المدقق تجاه تقييم المخاطر في مكاتب التدقيق.

– دراسة هذال (2016)، بعنوان: تقييم الإجراءات الرقابية الإلكترونية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الكويتي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإجراءات الرقابية الإلكترونية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة

الكويتي، وتكون مجتمع الدراسة من ملئى الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة في دولة الكويت، وبلغ عددهم (106) مدققين، وقد بلغ المجموع الكلي للاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (81) استبانة تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي يتبع فيها الأسلوب الوصفي التحليلي، واعتمد على نوعين من مصادر المعلومات والبيانات الثانوية والأولية، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والتكرار والنسب المئوية والانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي واختبار (T) وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن رقابة ديوان المحاسبة الإلكترونية في دولة الكويت تحقق إجراءات الرقابة التعليمية، وإجراءات لغاية الوصول إلى الأجهزة وإجراءات الرقابة على التوثيق، وإجراءات أمن المعلومات، وإجراءات الرقابة على المدخلات والمخرجات، وكذلك تبين أنه تتوفر الكفاءات اللازمة من الموظفين لتحقيق فاعلية الرقابة الإلكترونية في الديوان، وتم صياغة عدد من التوصيات من أهمها: التأكيد على أهمية وجود ضوابط وإجراءات لتحديد دخول الأشخاص المصرح لهم لاستخدام أجهزة الحاسب الإلكتروني وبرمجيات النظام وضبط عمليات الدخول غير المسموح به للمعلومات والبيانات. وضرورة إجراء تغييرات لمواقع عمل الأفراد وموظفي إدارة نظم المعلومات بشكل دوري ومستمر، وأن يتم منع موظفي هذه الإدارة من إصدار الأوامر لتغيير الملفات والبرامج.

– دراسة كطافة (2019)، بعنوان: الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة وأثرها في مواجهة الفساد المالي والإداري في العراق: دراسة قانونية في التحديات والحلول في ضوء تجارب بعض البلدان. هدفت الدراسة لتوضيح أهمية لجوء الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في مواجهة الفساد الإداري، والمالي في العراق وتشير الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة أو الحكومة الإلكترونية (e - government) إلى استخدام الحكومة التكنولوجيا المعلومات، والاتصالات للعمل بشكل أكثر فعالية في إدارة المرافق العامة، وضمان تقديم خدمات أفضل للجمهور، فالتخطيط السليم للإدارة الإلكترونية للمرافق العامة يمكن أن يسهم في إعادة بناء ثقة المواطنين في الحكومة من خلال تمكينهم في المشاركة بتطوير الحكم الجيد، والرقابة على أداء الحكومة جنباً إلى جنب مع الأجهزة الرقابية المتخصصة في محاربة الفساد. ومن ثم فإن هذه الدراسة ناقشت مفهوم الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، وأهميتها في مجال محاربة الفساد، بالإشارة إلى تجارب بعض الدول في استخدام هذا الأسلوب الإداري الحديث في استراتيجية محاربة الفساد،

وأثبتت نجاحاً في انخفاض معدلات الفساد فيها كما في OPEN في كوريا الجنوبية ومشروع Bhoomi في الهند، مع مناقشة التحديات التي تواجه تطبيقه، والحلول الممكنة لوضع الأطر الصحيحة في الاستفادة من هذه التجربة في إدارة المؤسسات الحكومية في سبيل مواجهة الفساد الإداري، والمالي.

وجاءت نتائج الدراسة أهمها: يتطلب تنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية وضع برنامج متكامل للاستخدام الصحيح لكل ما هو ضروري لهذا التحول مع تدريب أكبر عدد من العاملين على تكنولوجيا المعلومات التكوين قاعدة رصينة من الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذه التطورات. وأوصت الدراسة بأن مشروع الإدارة الإلكترونية كما هو معلوم يعدُّ من المشاريع الضخمة، التي تحتاج إلى أموال طائلة ولكي نضمن له الاستمرار، والنجاح، وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة، والأدوات اللازمة، والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار وكل هذا يؤكد الحاجة للمقترح الأول بضرورة سن قانون يتعلق بتبني الإدارة الإلكترونية.

الدراسات باللغة الأجنبية:

– دراسة (Fusi and Feeney (2018 بعنوان: **Electronic Monitoring in Public Organizations: Evidence From US Local Governments**. "الرقابة الإلكترونية في المنظمات العامة: أدلة من الحكومات المحلية الأمريكية"

هدفت هذه الدراسة لتوضيح استخدام التكنولوجيا في مكان العمل على توسيع القدرة على مراقبة الموظفين من خلال أنشطة مثل تتبع موقع الويب، ومسح البريد الإلكتروني، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. المراقبة هي جانب أساسي من العلاقة بين المنظمات والموظفين وأصحاب المصلحة ويمكن أن تؤثر على تصورات الخصوصية والاستقلالية والثقة في مكان العمل. ومع ذلك، لا يتم التحقيق في الرصد الإلكتروني كثيراً في أبحاث الإدارة العامة ولدينا الحد الأدنى من المعرفة حول العوامل التي تدفع المديرين العاميين إلى اعتماد المراقبة الإلكترونية. بالتركيز على بلديات الولايات المتحدة الصغيرة والمتوسطة الحجم، نحقق في أنواع المراقبة الإلكترونية وكيف تشكل العوامل التنظيمية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية كثافة المراقبة الإلكترونية. نختبر فرضياتنا مع بيانات من 2014 مسح وطني 2500 مدير محلي وبيانات ترميز مواقع الويب وبيانات

تعداد الولايات المتحدة. نجد ذلك المراقبة الإلكترونية، وخاصة مراقبة الأنشطة عبر الإنترنت، هي استجابة للتنظيم المركزية، ومشاركة أصحاب المصلحة الداخليين، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومخاوف التكنولوجيا.

– دراسة Al-Sharairi et al (2018) بعنوان: **The Impact of The Risks Of The Input of Accounting Information Systems on Managerial Control Accounting Control and Internal Control in Commercial Banks in Jordan.** "تأثير مخاطر إدخال نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الأردن"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر إدخال نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية والرقابة الداخلية. تم استخدام الاستبيان للحصول على بيانات الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من مدققين داخليين في البنوك التجارية. تم استخدام الأساليب الإحصائية مثل: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار كرونباخ ألفا. أهم نتائج الدراسة: أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والرقابة الداخلية. من أهم التوصيات: الحاجة إلى توثيق جميع بيانات النظام المحاسبي، والحاجة إلى تدريب الموظفين على كيفية الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام.

– دراسة Albitar & et al (2020) بعنوان: **Auditing in Times of Social Distancing: The Effect of COVID-19 on Auditing Quality** - هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير فيروس كورونا على جودة التدقيق أثناء فترة التباعد الاجتماعي

هدفت الدراسة إلى مناقشة تأثير التباعد الاجتماعي لـ Covid-19 على جودة تدقيق الحسابات. استخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي للتأثير المحتمل لأزمة COVID-19 وفقاً لخمس اعتبارات رئيسية لجودة التدقيق أثناء الوباء. وتشمل (أعباء التدقيق، وتقييم الاستمرارية، ومدقق رأس المال البشري، وإجراءات التدقيق ورواتب موظفي التدقيق. النتائج): وهناك من يعتقد أن تفشي COVID-19 لم يكن حتى الآن أزمة مالية، فإن الباحثين يعتقدون أن آثار جائحة COVID-19

سنكون التحدي الأصعب للمدققين وعملائهم منذ ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الأزمة المالية العالمية. على وجه التحديد، وترى الدراسة أن التباعد الاجتماعي لـ COVID-19 يمكن أن يؤثر بشكل كبير على رسوم التدقيق، وتقييم الاستمرارية، وتدقيق رأس المال البشري، وإجراءات التدقيق، ورواتب موظفي التدقيق، وجهود التدقيق، والتي يمكن أن تشكل في النهاية تأثيرًا له أهمية على جودة التدقيق. الآثار العملية: نظرًا لتنفيذ استراتيجية العمل من مكان بعيد وقد يكون المنزل أو المكتب الخاص بالمدقق، وتوصي الدراسة بأن تقوم شركات التدقيق بالاستثمار بشكل أكبر في البرامج الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، و blockchain، وأمن الشبكات، وتطوير وظائف البيانات. يمكن أن يساعدهم هذا في أن يكونوا أكثر قدرة على التكيف مع العمل من المنزل، والذي من المتوقع في النهاية أن يعزز فعالية ومرونة الاتصال بين المدققين وعملائهم. أيضًا، وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارات أسواق الأوراق المالية والهيئات الحكومية الأخرى بتوفير تسهيلات مؤقتة في متطلبات الامتثال للشركات. من المتوقع أن يساعد هذا الإجراء الشركات التي تطبق استراتيجية العمل عن بعد، والتي يبدو أنها مرتبطة بشكل إيجابي بجودة التدقيق. الأصالة / القيمة: حتى الآن، على حد علمنا، لا توجد دراسة أكاديمية تستكشف التأثير المحتمل لنفسي COVID-19 على جودة التدقيق. لذلك جاءت هذه الدراسة النظرية إلى سد فجوة بحثية مهمة في أدبيات المراجعة. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام هذه الدراسة البحثية كقاعدة لبناء أداة بحث (على سبيل المثال، استبيان أو مقابلات) لتقديم دليل تجريبي على التأثير المحتمل لـ COVID-19 على جودة التدقيق.

دراسة López-Laguna et al، 2016 بعنوان: **The importance of administrative control in companies of the mexican chamber of construction industry in jalisco: evidence for compliance with the un global compact.** - "أهمية الرقابة الإدارية في شركات غرفة صناعة البناء المكسيكية في

خاليسكو: دليل على الامتثال للاتفاق العالمي للأمم المتحدة"

هدفت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الرقابة الإدارية في الشركات CMIC؛ وأنه دليل على الامتثال للمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ حيث إن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في جاليسكو تحتاج حاليًا إلى إثبات لأصحاب المصلحة الممارسات الجيدة التي تكمن فيها كفاءة رقابتها الإدارية. لذلك تم إنشاء اتفاقية تعاون مع نصيحة CMIC-UTJ من UTJAL-CA02.

انضمت شركات CMIC 27 إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة من خلال الإجراء المقابل الذي أجرته RSC والأدلة التي تنفذ مبادئها العشرة مع نصيحة UTJAL-CA02 وتعاون الطلاب البقاء. بالإضافة إلى ذلك؛ كان جميع الطلاب مشاريع معيارية، وتم إنشاء أول اتصال بشأن التقدم وصعد إلى الموقع الرسمي للأمم المتحدة. تتمثل المساهمة الرئيسية لهذه الدراسة في أن الشركات الصغيرة والمتوسطة CMIC قد أظهرت مجموعات مصالحها في العوارض الإدارية في الرقابة الإدارية، مما يجعل أعمالهم أكثر كفاءة وإنتاجية.

– دراسة (2015) Sultan بعنوان: **Evaluating the Effect of Financial Audit - Conducted by State Audit Bureau of Kuwait on Public Institutions.**

"تقييم أثر المراجعة المالية التي أجراها ديوان المحاسبة بدولة الكويت على المؤسسات العامة" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. شمل مجتمع الدراسة جميع المحققين في ديوان المحاسبة الذين يمارسون المهمات الرقابية والتدقيق على أعمال المؤسسات العامة. أما العينة فتكونت من (72) مدققاً يمارسون أعمال الرقابة والتدقيق على المؤسسات المشمولة بالدراسة. واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي، والوصفي التحليلي باستخدام أسلوب العينة للوصول إلى النتائج التي تثبت صحة الفروض. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشريعات النافذة والمطبقة بديوان المحاسبة، وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدققو الديوان، وللكفاءات الإدارية والفنية القادرة على إنجاز الرقابة، وللدورات التدريبية للمدققين في مجال الرقابة في أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في الكويت. وعلى ضوء النتائج قدم الباحث عدداً من التوصيات أبرزها: توفير وتفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة، والاهتمام بتنظيم دورات تدريبية للمدققين الذين يتولون مهمة التدقيق على أعمال المؤسسات العامة.

– دراسة (2015) Samukri بعنوان: **Influencing effective Internal Control System and Implementing financial accounting information system on the Quality of information system.** - "التأثير على نظام الرقابة الداخلية الفعال وتطبيق نظام معلومات المحاسبة المالية على جودة نظام المعلومات"

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية وأثر تطبيق نظام معلومات المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في صنع القرار. استندت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج قائم على تكامل متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومتطلبات نظم معلومات المحاسبة المالية؛ من أجل بناء نموذج مقترح لجودة معلومات المحاسبة المالية وأيضاً لربطها مع الخصائص المحددة للمعلومات المحاسبية لتكون صالحة لاتخاذ القرار من قبل أصحاب المصلحة. أهم النتائج: الدراسات النظرية هي حجر الزاوية في بناء أي نظرية متوقعة، وتكامل الرقابة الداخلية مع التنفيذ الفعلي لأنظمة معلومات نظم المحاسبة له دور رئيسي في الحصول على المعلومات المحاسبية له قيمة تنبؤية ويساعد على زيادة موثوقية ومصداقية تلك المعلومات. الأكثر أهمية التوصيات هي: الحاجة إلى مشاركة أصحاب المصلحة في أي منظمة في تحديد خصائص المعلومات المحاسبية لتكون مناسبة لهم لاتخاذ قراراتهم. خصائص المعلومات المحاسبية هي الأساس عند تحديد استخدام المعلومات المحاسبية، سواء المستثمرين الحاليين أو المستقبليين.

دراسة Bierstaker et al 2013 بعنوان: **The Impact of Information Technology on the Control Process: An Assessment of the State of the Art and Implications for the Future.** - "أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة: تقييم لحالة الفن وتداعياته على المستقبل"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة، تم جمع المعلومات عن طريق إجراء مقابلات مع المراقبين في أربع من أكبر خمس شركات المحاسبة في العالم، هذه الشركات لها موارد كبيرة حيث يمكن الاستفادة منها في عملية البرمجة، وأعد شخص يعمل في أكبر شركات المحاسبة الدولية دورة تدريبية ثم دمجت هذه البيانات مع بعضها لتقييم تأثير التكنولوجيا على عملية الرقابة، وقد خلصت إلى عدد من النتائج منها أن التحول من الأنظمة الورقية إلى عملية الرقابة المتقدمة أدى إلى استكمال تطبيق معظم إجراءات عملية الرقابة، وأن التكنولوجيا لها تأثير كبير على كل مرحلة من مراحل عملية الرقابة، وتسمح برقابة جميع البيانات وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق مكاسب هائلة في كفاءة وفعالية عملية الرقابية.

دراسة (2011) بعنوان: The Reality and Constraints of Using Analytical Procedures in the Control of Public Fund: Jordanian Audit Bureau.

هدفت الدراسة إلى بيان واقع ومعوقات استخدام الإجراءات التحليلية في الرقابة على المال العام، حيث تم تطبيق الدراسة على (280) من العاملين في ديوان المحاسبة في الأردن، وتم استخدام الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن مدققي ديوان المحاسبة يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية بدرجة متوسطة، وأسلوب المقارنات بدرجة كبيرة، وأساليب المراجعة التحليلية المتقدمة بدرجة متدنية، كونها بحاجة إلى مهارات إحصائية تحليلية، وأنَّ هناك عدة معوقات تحد من استخدام الأساليب التحليلية في الديوان من أهمها: عدم وجود معايير وأدلة تتعلق بالإجراءات التحليلية صادرة عن الإنتوساي والديوان، وعند وفر المهارات في مجال الأساليب التحليلية. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المدققين العاملين في ديوان المحاسبة على مهارات الأساليب التحليلية.

مجتمع الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني الذين يمارسون أعمال الرقابة في الجامعات الرسمية وعددهم (٤٠) مدققاً، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل حيث تم توزيع (٤٠) استبانة استرد منها (٣٤) استبانة بنسبة استرداد بلغت ٨٥%.

وصف الخصائص الشخصية للأفراد المجيبين عن أسئلة الدراسة:

فيما يأتي عرض وتحليل للنتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، والخبرة، والتدريب، والجامعة والتي تم استخلاصها من المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة.

(1) الجدول

وصف الخصائص الشخصية للأفراد المجيبين عن أسئلة الدراسة

| النسبة المئوية | العدد | المتغير | |
|----------------|-----------|-----------------------------|---------|
| 67.6% | 23 | ذكر | الجنس |
| 32.4% | 11 | أنثى | |
| 100% | 34 | Total | |
| 8.8% | 3 | أقل من ٥ سنوات | الخبرة |
| 5.9% | 2 | من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات | |
| 85.3% | 29 | من 10 سنوات فأكثر | |
| 100% | 34 | Total | |
| 61.8% | 21 | لا | التدريب |
| 38.2% | 13 | نعم | |
| 100% | 34 | Total | |
| 14.706% | 5 | جامعة العلوم والتكنولوجيا | الجامعة |
| 14.706% | 5 | جامعة اليرموك | |
| 8.824% | 3 | جامعة مؤتة | |
| 8.824% | 3 | جامعة آل البيت | |
| ١١.٧٦٥% | 4 | الجامعة الهاشمية | |
| 8.824% | 3 | الجامعة الأردنية | |
| 11.765% | 4 | جامعة البلقاء التطبيقية | |
| 8.824% | 3 | جامعة الطفيلة | |
| 5.882% | 2 | الجامعة الألمانية | |
| 5.882% | 2 | جامعة الحسين التقنية | |
| 100% | 34 | Total | |

ينضح من الجدول (١) أن أغلب عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (٦٧.٦%)، في حين بلغت نسبة الإناث (٣٢.٤%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس طبيعة المهنة أو

الوظيفة. وأنَّ أغلب أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الكافية؛ حيث جاءت نسبة العاملين الذين تتراوح خبرتهم من "من ١٠ سنوات فأكثر" (٨٥.٣%)، وهي أعلى من النسب المئوية لسنوات الخبرة الأخرى لأفراد عينة الدراسة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني والتي كانت للفئة العمرية (أقل من ٥ سنوات) بنسبة (٨.٨%)، ثم الفئة (من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٥.٩%)، ويدل ذلك على وجود تناسق بين العمر والخبرة لدى أفراد عينة الدراسة. أما بالنسبة للتدريب، فيتبين أن مدققي ديوان المحاسبة الأردني لم يشاركوا في دورات حيث بلغت نسبتهم (٦١.٨%)، في حين أن الذين شاركوا في دورات كانت نسبتهم (٣٨.٢%).

صدق الأداة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من الصدق الظاهري (Face Validity) تم تطوير أداة الدراسة بالاستناد إلى الأدبيات السابقة، بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة العلمية في مجال المحاسبة الرقابة والتدقيق؛ حيث تم تعديل فقرات أداة الدراسة لتناسب هدف الدراسة؛ إذ تألفت أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائية من (٣٧) فقرة مقسمة على أربعة محاور رئيسية (استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية، استخدام الرقابة المالية الإلكترونية، الرقابة الإدارية الإلكترونية، المعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية)

ثبات الأداة: تم استخدام معامل الثبات (كرونباخ ألفا) (Cronbach's Alpha)، وذلك للتحقق من التجانس أو الاتساق الداخلي لأداة الدراسة والتأكد من ثباتها، حيث يجب تكون قيمة اختبار كرونباخ ألفا مقبولة إذا كانت أعلى من ٧٠% وأكثر من ٨٠% تعد جيدة (Uma Sekaran and Roger Bougie، 2016). وللتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي والظاهرة في الجدول رقم (٢)، حيث تراوحت القيم ما بين (٠.٨٤٤ - ٠.٩٠٩) في حين بلغ معامل الأداء ككل (٠.٩٣٤) وهو أعلى من (٧٠%) أي إشارة إلى أن فقرات الاستبانة ككل كان بينها اتساق داخلي، مما يؤكد الاعتماد على الاستبانة في اختبار الفرضيات.

جدول (2)

معامل ألفا لأداة الدراسة (تحليل الثبات)

| الرقم | المحور | عدد الفقرات | قيمة معامل ألفا |
|-------|---|-------------|-----------------|
| 1 | استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية | 10 | 0.869 |
| 2 | استخدام الرقابة المالية الإلكترونية | 8 | 0.844 |
| 3 | استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية | 8 | 0.909 |
| 4 | معوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية | 11 | 0.858 |
| 5 | الاستبانة ككل | 37 | 0.934 |

تحليل البيانات المتعلقة بمجالات الدراسة

ولغرض وصف إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية، حيث قام الباحثان باستخراج الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وتوضح الجداول التالية ذلك:

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة باستخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية

| الرقم | السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|-------|---|---------------|-------------------|--------|---------------|
| 1 | إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في حماية الأصول النقدية من السرقة | 3.8824 | 0.913 | 3 | مرتفعة |
| 2 | إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في زيادة حماية الأصول النقدية من الضياع إلكترونياً | 3.9706 | 0.834 | 2 | مرتفعة |
| 3 | يمكن أن تكون هناك وسائل محاسبية إلكترونية تكلف دقة البيانات المالية وصحتها | 3.5882 | 0.783 | 7 | متوسطة |
| 4 | تمكن الرقابة المحاسبية إلكترونية إجراء العمليات الرقابية وبالوقت المناسبة (الموقوتة) | 4.2353 | 0.654 | 1 | مرتفعة |
| 5 | بالإمكان أن تكون الرقابة المحاسبية على أعداد الحسابات الختامية إلكترونياً | 3.8824 | 0.769 | 3 | مرتفعة |

| الرقم | السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|---|---|---------------|-------------------|--------|---------------|
| 6 | بالإمكان ان تكون الرقابة المحاسبية على أعداد الموازنة عند تحضيرها إلكترونياً | 3.8824 | 0.946 | 3 | مرتفعة |
| 7 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعة الخاضعة لكم الرقابة على المعلومات المتعلقة بالافتراضات المالية المستقبلية | 3.2647 | 0.994 | 10 | متوسطة |
| 8 | بالإمكان الرقابة المحاسبية الإلكترونية على صحة قيم الموجودات المستخدمة بالجامعة. | 3.5588 | 0.860 | 8 | متوسطة |
| 9 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على شراء أسهم من شركات مساهمة لصالح صناديق الاستثمار في الجامعة | 3.5588 | 0.927 | 8 | متوسطة |
| 10 | بإمكان الرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على توصيات لجان العطاءات فيما يخص الشؤون المالية والمحاسبية. | 3.6176 | 1.045 | 6 | متوسطة |
| المتوسط العام (استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية) | | 3.7441 | | | مرتفعة |

يبين الجدول (٣) أن درجة قياس إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٤.٢٣٥٣ - ٣.٢٦٤٧) فقد احتلت الفقرات "تمكن الرقابة المحاسبية الإلكترونية إجراء العمليات الرقابية وبالوقت المناسبة (الموقوتة)" و "إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في زيادة حماية الأصول النقدية من الضياع إلكترونياً" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (٤.٢٣٥٣)، (٣.٩٧٠٦) على التوالي وهم أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرات "إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في حماية الأصول النقدية من السرقة" و "بالإمكان ان تكون الرقابة المحاسبية على أعداد الحسابات الختامية إلكترونياً" و "بالإمكان ان تكون الرقابة المحاسبية على إعداد الموازنة عند تحضيرها إلكترونياً" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (٣.٨٨٢٤)، وجاءت الفقرة "يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعة الخاضعة لكم الرقابة على المعلومات المتعلقة بالافتراضات المالية المستقبلية" في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٣.٢٦٤٧). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (٣.٧٤٤١).

(4) الجدول

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة باستخدام الرقابة المالية الإلكترونية

| الرقم | السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|---|---|---------------|-------------------|--------|---------------|
| 1 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على تزويد الجهات المستفيدة (الوزارة المعنية، مجلس النواب) بالتقارير الدورية | 3.7941 | 0.880 | 4 | مرتفعة |
| 2 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية أن تساهم في منع وقوع الأخطاء والمخالفات المالية وسرعة اكتشافها | 3.8824 | 0.640 | 3 | مرتفعة |
| 3 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية تطبيق الرقابة الجارية التي تنتصف باكتشاف الأخطاء المرحلية والمتزامنة مع عملية التنفيذ | 3.9118 | 0.753 | 2 | مرتفعة |
| 4 | تمكن الرقابة المحاسبية الإلكترونية إمكانية مساهمة القانونية بحق المخالفين | 3.6471 | 0.950 | 7 | متوسطة |
| 5 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية التأكد من سلامة الوضع المالي المتعلق برقابة الأداء المالي في الجامعة | 3.6765 | 0.945 | 6 | مرتفعة |
| 6 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على كفاءة استخدام الأموال | 3.7059 | 0.836 | 5 | مرتفعة |
| 7 | يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على تحقيق جودة الأهداف المالية المخطط لها | 3.5882 | 0.743 | 8 | متوسطة |
| 8 | يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية بالرقابة على نظام الرواتب والمكافآت والمياومات والمنح وتمويل المؤتمرات.... الخ | 4.0294 | 0.834 | 1 | مرتفعة |
| المتوسط العام (استخدام الرقابة المالية الإلكترونية) | | 3.7824 | | | مرتفعة |

يبين الجدول (4) أن درجة قياس إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٤.٠٢٩٤ - ٣.٥٨٨٢) فقد احتلت الفقرات "يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية بالرقابة على نظام الرواتب والمكافآت والمياومات والمنح وتمويل المؤتمرات ... الخ" و"يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية تطبيق الرقابة الجارية التي تنتصف باكتشاف الأخطاء المرحلية والمتزامنة مع عملية التنفيذ" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (٤.٠٢٩٤)، (٣.٩١١٨)

على التوالي وهم أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة "يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية أن تساهم في منع وقوع الأخطاء والمخالفات المالية وسرعة اكتشافها" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (٣.٨٨٢٤)، وجاءت الفقرة "يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على تحقيق جودة الأهداف المالية المخطط لها" في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٣.٥٨٨٢). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (٣.٧٨٢٤).

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة باستخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية

| الرقم | السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|-------|--|---------------|-------------------|--------|---------------|
| 1 | يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على مستوى أداء العاملين ومعرفة مستويات الإنجاز | 3.7941 | 0.808 | 4 | مرتفعة |
| 2 | يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة اتخاذ القرارات من قبل الإدارات العليا في الجامعة | 3.9412 | 0.919 | 2 | مرتفعة |
| 3 | يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة اتخاذ القرارات من قبل الإدارات الوسطى في الجامعة | 3.5294 | 0.861 | 6 | متوسطة |
| 4 | يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة تنفيذ القرارات من قبل الإدارات الدنيا في الجامعة | 3.4412 | 0.991 | 7 | متوسطة |
| 5 | يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية التمييز بين الموظف النشط والموظف الكسول | 3.3824 | 1.074 | 8 | متوسطة |
| 6 | بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على توصيات لجان العطاءات فيما يخص اتخاذ القرارات الإدارية | 3.5588 | 0.927 | 5 | متوسطة |
| 7 | بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على أعمال شؤون الموظفين مثل الإجازات بأنواعها والمغادرات...إلخ | 4.3824 | 0.697 | 1 | مرتفعة |
| 8 | بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على حسن سير عملية تنفيذ العمل وفقاً للسياسات المحددة في الخطة | 3.8824 | 0.686 | 3 | مرتفعة |
| | المتوسط العام (استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية) | 3.7406 | | | مرتفعة |

يبين الجدول (5) أن درجة قياس إمكانية استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (٤.٣٨٢٤ - ٣.٣٨٢٤) فقد احتلت الفقرات " بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على أعمال شؤون الموظفين مثل الإجازات بأنواعها والمغادرات.. إلخ " و " يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة اتخاذ القرارات من قبل الإدارات العليا في الجامعة" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (٤.٣٨٢٤)، (٣.٩٤١٢) على التوالي وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة "بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على حسن سير عملية تنفيذ العمل وفقا للسياسات المحددة في الخطة" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (٣.٨٨٢٤)، وجاءت الفقرة "يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية التمييز بين الموظف النشط والموظف الكسول" في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٣.٣٨٢٤). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إمكانية استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (٣.٧٤٠٦).

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية

| الرقم | السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|-------|---|---------------|-------------------|--------|---------------|
| 1 | النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الجامعة يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.0294 | 1.029 | 9 | متوسطة |
| 2 | قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.7353 | 1.163 | 3 | مرتفعة |
| 3 | قلة الإداريين المهنيين المؤهلين يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.6765 | 1.121 | 4 | مرتفعة |
| 4 | الهيكل التنظيمي في الجامعة يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.2059 | 1.122 | 8 | متوسطة |
| 5 | صعوبة فهم وإدراك أهداف الرقابة الإلكترونية يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.6471 | 1.070 | 5 | متوسطة |
| 7 | تحفظ الجامعات الرسمية على السماح لمراقبي ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية | 3.7941 | 1.067 | 1 | مرتفعة |

| الرقم | السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|-------|---|---------------|-------------------|--------|---------------|
| 8 | متطلبات ديوان المحاسبة سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 2.7059 | 1.219 | 11 | متوسطة |
| 9 | استقلالية صناديق الاستثمار عن إدارة الجامعة سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 2.9706 | 1.193 | 10 | متوسطة |
| 10 | ضعف البنية التحتية من تجهيزات وحواسيب وكوادر سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.4706 | 1.134 | 7 | متوسطة |
| 11 | محدودية الدعم من إدارات الجامعات سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية | 3.6471 | 1.178 | 5 | متوسطة |
| | تخوف الجامعات الرسمية من الإفصاح عن البيانات المالية سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية | 3.7647 | 1.156 | 2 | مرتفعة |
| | المتوسط العام (معوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية) | 3.4235 | | | متوسطة |

يبين الجدول (٦) أن درجة قياس المعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.7941 - ٢.٧٠٥٩) فقد احتلت الفقرات "تحفظ الجامعات الرسمية على السماح لمراقبي ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية" و "تخوف الجامعات الرسمية من الإفصاح عن البيانات المالية سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (٣.٧٩٤١)، (٣.٧٦٤٧) على التوالي وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة "قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (٣.٧٣٥٣)، وجاءت الفقرة "متطلبات ديوان المحاسبة سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية" في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٢.٧٠٥٩). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ معوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (٣.٤٢٣٥).

اختبار فرضيات الدراسة.

ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) عند وسط حسابي فرضي (٣) الفرضية الرئيسية الأولى H_0 : لا يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية (0.05α).

الجدول (7)

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى باستخدام اختبار One-Sample Test

| قيمة T | قيمة T الجدولية | df | Sig. (2-tailed) | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------|-----------------|----|-----------------|---------------|-------------------|
| 8.181 | 2.021 | 33 | 0.000 | 3.7535 | 0.53708 |

يشير الجدول (٧) أن قيمة (T) البالغة (٨.١٨١) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (٢.٠٢١)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (2-tailed) Sig. أقل من ٠.٠٠٥، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (٣.٧٥٣٥) لجميع فقرات محاور الاستبانة وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (٣) وعند مستوى معنوية (0.05α)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية (0.05α)".

ومن خلال هذه الفرضية الرئيسية الأولى يتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية وعلى النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى H_0-1 : لا يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية (0.05α).

الجدول رقم (8)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام اختبار One-Sample Test

| قيمة T | قيمة T الجدولية | Df | Sig. (2-tailed) | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------|-----------------|----|-----------------|---------------|-------------------|
| 7.286 | 2.021 | 33 | 0.000 | 3.7441 | 0.59553 |

يشير الجدول (٨) أن قيمة (T) البالغة (٧.٢٨٦) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (٢.٠٢١)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (2-tailed) Sig. أقل من ٠.٠٠٥، وبلغ

المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (٣.٧٤٤١) لجميع فقرات محور (استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية) وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الأولى للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (٣) وعند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$)".

الفرضية الفرعية الثانية H02-1: لا يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$).

الجدول (9)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار One-Sample Test

| قيمة T | قيمة T الجدولية | df | Sig. (2-tailed) | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------|-----------------|----|-----------------|---------------|-------------------|
| 7.955 | 2.021 | 33 | 0.000 | 3.7824 | 0.57346 |

يشير الجدول (9) أن قيمة (T) البالغة (٧.٩٥٥) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (٢.٠٢١)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (2-tailed) Sig. أقل من ٠.٠٥، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (٣.٧٨٢٤) لجميع فقرات محور (استخدام الرقابة المالية الإلكترونية) بما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الثانية للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (٣) وعند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$)".

الفرضية الفرعية الثانية H03-1: لا يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$).

الجدول (10)

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام اختبار One-Sample Test

| قيمة T | قيمة T الجدولية | df | Sig. (2-tailed) | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------|-----------------|----|-----------------|---------------|-------------------|
| 6.282 | 2.021 | 33 | 0.000 | 3.7406 | 0.68745 |

يشير الجدول (10) أن قيمة (T) البالغة (6.282) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة Sig. (2-tailed) أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.7406) لجميع فقرات محور (استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية) بما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية (0.05α)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية (0.05α)".

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا توجد معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية (0.05α).

الجدول (11)

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار One-Sample Test

| قيمة T | قيمة T الجدولية | df | Sig. (2-tailed) | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------|-----------------|----|-----------------|---------------|-------------------|
| 3.393 | 2.021 | 33 | 0.002 | 3.4235 | 0.72784 |

يشير الجدول (11) أن قيمة (T) البالغة (3.393) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة Sig. (2-tailed) أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.4235) لجميع فقرات محور (معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية) وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية (0.05α)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد معوقات تعترض

استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$).

مناقشة النتائج والتوصيات.

- ١- أظهرت نتائج الدراسة بأن الرقابة المحاسبية الإلكترونية تمكن من إجراء العمليات الرقابية وبالوقت المناسبة (الموقوتة) وبوسط حسابي مرتفع 4.23، هذا يؤشر على إمكانية تبني الرقابة الإلكترونية المحاسبية في إجراء العمليات الرقابية من قبل ديوان المحاسبة في الوقت المناسب لمدققي الديوان.
- ٢- يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية بالرقابة على نظام الرواتب والمكافآت والمياومات والمنح وتمويل المؤتمرات بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي ٤.٠٢٩ وهذا يسمح لمراقبي ديوان المحاسبة الرقابة على النفقات الجارية والرأسمالية بسهولة وإمكانية المقارنات التاريخية وضبط التغيرات فيها.
- ٣- من المعوقات التي تعترض تطبيق الرقابة الإلكترونية تحفظ الجامعات الرسمية على السماح لمراقبي ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية جاءت بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي ٣.٧٩، ولربما تخوف الجامعات من نشر البيانات المالية في التقارير المالية لديوان المحاسبة.
- ٤- من المعوقات التي تعترض تطبيق الرقابة الإلكترونية تخوف الجامعات الرسمية من الإفصاح عن البيانات المالية سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية، جاءت بوسط حسابي مرتفع (٣.٧٦).
- ٥- بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على أعمال شؤون الموظفين مثل الإجازات بأنواعها والمغادرات بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي ٤.٣٨٢ وهذا مؤشر على أن الرقابة الإدارية يمكنها السيطرة ولضبط على الأعمال الإدارية في الجامعات الرسمية.
- ٦- معنوية إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) وهذا يتطلب توفير البنية التحتية من برامج تمكن ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Bierstaker et al (2013)

- ٧- والتي توصلت بأن الرقابة الإلكترونية لها تأثير كبير على كل مرحلة من مراحل الرقابة، وتسمح بإجراء الرقابة على جميع البيانات وهذا يساهم في زيادة كفاءة وفاعلية الرقابة الإلكترونية.
- ٨- معنوية إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) وهذه النتيجة تتفق مع توصية Khaldoon ، et al ، بإمكان الشركة التدقيق زيادة الاستثمار في البرامج الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، و blockchain، والشبكات وتطوير وظائف الامن السبراني. يمكن أن يساعدهم هذا في أن يكونوا أكثر قابلية للتكيف مع تجربة العمل عند بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية التي تسهم في زيادة الفاعلية والمرونة.
- ٩- معنوية إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت دراسة Deron Liang & etal، قدمت هذه الدراسة مفهوماً جديداً يسمى التدقيق الإلكتروني حيث يمكن إجراء بعض مهام التدقيق إلكترونياً عبر الإنترنت بدعم من تقنيات المعلومات.
- ١٠- توجد معوقات ذات دلالة إحصائية تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$)

التوصيات.

١. توصي الدراسة باستخدام الرقابة المحاسبية والمالية والإدارية من قبل ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية بعد اعادة تأهيلهم فنياً على استخدام البرامج الرقابية الإلكترونية.
٢. العمل على إزالة المعوقات التي تعترض تطبيق الرقابة الإلكترونية والمتمثلة بـ تخوف الجامعات من الاطلاع على البيانات المالية، وتوفير المحاسبين ذوي الكفاءة بالأعمال المالية الإلكترونية، وتوفير الدعم المالي والاداري لتطبيق الرقابة الإلكترونية.
٣. العمل على إعداد البرامج الرقمية الإلكترونية، والأمنية التي تمكن ديوان المحاسبة من إجراء الرقابة عن بعد.

٤. توفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالرقابة الإلكترونية مثل برامج الاستطلاع وبرامج أمن البيانات والمعلومات والبرامج اللازمة من شأنها تسريع ويسر تنفيذ الرقابة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أمين، مصطفى نادى (٢٠١٩)، محددات الرقابة الإلكترونية بالأندية الرياضية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، مصر.
- بني خالد، مرعي، وحتاملة، أريج (٢٠١٣) الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية، مجلة المنارة، ١٩ (٢): ١٤٣-١٧٤.الأردن
- بوشوارب، ليلي (٢٠١٥)، دور الرقابة في تحسين أداء العمال- دراسة ميدانية بمؤسسة الغرف الصحراوية- CABAM- بعين مليلة، جامعة العربي بن مهدي (أم البواقي)، الجزائر.
- سمارة، منير محمود (٢٠١٥)، أثر تطبيق الرقابة المحاسبية الداخلية على كفاءة وفاعلية قرارات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الشاويش، ... (٢٠١٥). أثر الرقابة الداخلية الإلكترونية على تحسين وظائف الموازنة. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- الشيخ، عاصم، (٢٠١٢)، الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الثاني، (٢٠٠٢)، ص ٤-٢٥.
- الشيخ، فؤاد، ومخامرة، محسن، والدهان أميمة، (٢٠٠٩)، المفاهيم الإدارية الحديثة، عمان مركز الكتب الأردني، عمان.
- عباس، علي، (٢٠٠٩)، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- العرايشي، حسن عفيف (٢٠١٥)، واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني - قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين.
- غانم (٢٠١٦). أثر استخدام البرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن، رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

- فروانة، رامي أحمد (2014)، تقييم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية (دراسة ميدانية)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22 (1)، ص 197-256.
- القاضي، صالح رافع (2013)، تقييم أثر نظم الرقابة المحاسبية اللاحقة على ترشيد الإنفاق في الجامعات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.
- كطافة، علاء نافع، (2019)، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة وأثرها في مواجهة الفساد المالي والإداري في العراق: دراسة قانونية في التحديات والحلول في ضوء تجارب بعض البلدان، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (37)، ص 442-460.
- الجبوري، (٢٠١٥). مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير. جامعة آل البيت.
- العمري (٢٠١٢). بناء أنموذج لقياس أثر أدلة الإثبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية على تحسين أداء المدقق الخارجي، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- هذال، فهد عبد الله (2016)، تقييم الإجراءات الرقابة الإلكترونية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Albitar, K., Gerged, A., M., Kikhia, H., and Hussainey K. (2020). "Auditing in times of social distancing: The effect of COVID-19 on auditing quality". **International Journal of Accounting and Information Management**. In Press.
- AL-Sharairi, M. Al-Hosban, F. and Thnaibat, H.(2018), The impact of the Risks of the Input of Accounting Information Systems on Managerial Control, Accounting Control and Internal Control in Commercial Banks in Jordan, **International Journal of Business and Management**, V(13), N(2).
- Al-Sharairi, J. (2011), The Reality and Constraints of Using Analytical Procedures in the Control of Public Fundl: Jordanian Aulit Bureau, **European journal of economics, finance and administrative**, sciences, I(34).

- Bierstaker, J, Burnaby, P. and Thibodeau, J. (2013), The Impact of Information Technology on the Control Process: An Assessment of the State of the Art and Implications for the Future, university of massachusetts, USA, **managerial auditing journal**, V(1), N(2), P 159-164.
- Fusi, F., and Feeney, M. K. (2018), Electronic monitoring in public organizations: evidence from US local governments, **Public Management Review**, 20(10), 1465-1489.
- Liang, D., Lin, F., & Wu, S. (2001). Electronically auditing EDP systems: With the support of emerging information technologies. **International Journal of Accounting Information Systems**, 2(2), 130-147.
- López-Laguna, A. B., Espinoza-Aguilar, M. D. L., Macías-Brambila, H. R., & González-Del Castillo, E. E. (2016), The importance of administrative control in companies of the mexican chamber of construction industry in Jalisco: evidence for compliance with the UN Global Compact, **Ecorfan journal-spain**, P 3-4.
- Mendes, M.; Suomi, R. and Passos, C. (2014), Digital Communities in a Networked Society: E-Commerce, E-Business, and E-Government. Kluwer Academic Publishers, New York, USA.
- Samukri. (2015), Influencing effective Internal Control System and implementation of financial accounting information system on the Quality of information system research, **Journal of Finance and Accounting**, 6(11).
- Sultan, M. (2015), Evaluating the Effect of Financial Audit Conducted by State Audit Bureau of Kuwait on Public Institutions, Accounting organizations and society, V(32), N(1-2), p 22-38.
- Uma Sekaran and Roger Bougie, (2016), Research Methods for Business A Skill-Building Approach, Copy right © 2016, 2013 John Wiley & Sons Ltd.

Refereed Journal Articles:

Include the name of the author or authors, article title, and the name of the journal in bold, year of publication, volume and number in parentheses, pages.

Al-Hadidi, Mona; Smadi, Jamil; Khatib, Jamal, "Pressures on families of children with disabilities", Dirasat Journal (Sciences of Humanities) 34-7, (1) 21.1994.

Bleak, L. and Frederick, M. "Superstition behavior in sport levels effectiveness and determinants of use in three collegiate sports", Journal of Sport Behavior, 1998, 21 (1), 1-15.

Conferences proceedings:

Family name of the author, first name: the title of the article. Conference Name in bold, folder, place of publication, publisher, year of publication, followed by page numbers.

Abdul Rahman, Afif: "Jerusalem and its place among Muslims and a reflection of the heritage books." Third International Conference of the history of the Levant. "Volume 3, University of Jordan, Amman, .265-224, 1983.

Theses:

Family name of the author, first names: Address of thesis in bold (Master / PhD), university, country, year.

Sarhan, Sayel, "The impact of NATO expansion on the Arab national security" (Master) Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan, 2001.

Research and all correspondence relating to the Al-Manara are sent to:

AL-Manarah Editor-in-Chief

Address: P.O.Box: 130040 Mafraq-Jordan

E-mail:manara@aabu.edu.jo

Tel: (9622) 6297000

13. Documentation: researchers should follow the Chicago Manual of Style (author-date) in documenting their manuscripts. Otherwise, they may adopt the following documentation style:

First: Documentation in the text:

1. References should be parenthetically cited in the text on the basis of the Surname, year of publication (Harazallah, 1992), and (Ghazali, al-Baghdadi, 2003). In the case of three or more authors, it is documented as: (Baghdadi et al, 2008).
2. In the case of two references of two different authors, they are to be arranged alphabetically (Smith, 2005; Roland, 2003).
3. In the case of more than one reference in the same year by the same author they should be differentiated using alphabets (Elbert, 2000a), (Elbert, 2000b).
4. In the case of textual quoting, page numbers/reference should be included (Jones, 2003, P: 65).
5. Footnotes/endnotes should be electronically organized, using font size 10. They should be kept to the minimum.
6. In referring to a verse from the Holy Qur'an, Ottoman fonts should be used, followed by the name of the Sura and number of the verse parenthetically cited (Albaqara: 252). The same is followed with the Prophet's sayings.
7. When referring to Pioneer names in the text, write the full name and the date of death parenthetically; and if the name belongs to one who is alive, the date of birth should be cited.

Second: Documentation at the end of the manuscript:

All references cited to in the text must be included in the list of references at the end of the manuscript before the indexes - if any - and organized alphabetically (a list for Arabic references and another for non-Arabic references, as follows:

Special sources

- Al-Ahadith (sayings): include the author's name, the title of the book, (year of publication), edition, publisher, place of publication, the saying, volume, and page number.
Example: Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughira al-Ja'fai Bukhari ,Aljami' Al-Sahih Manual of the sayings of the Prophet of Allah peace be upon him. For example: (Mohammed Zuhair bin Nasser Nasser), a book (1422 e) i 1, Dar al-hayah, Beirut, No. 6718, vol. 8, p 146.
If repeated ibid. documentation is as follows:
Bukhari, a former source, the saying, volume, number, and page number.
- Poetry or verses of poetry are documented by mentioning the name of the poet, prosody, and discharged sources.
- A Manuscript is documented by mentioning the full name of the author, and the full title of the manuscript, the name of the place where it is saved, the quotation referred to as version history, number of pages. The face with a statement or quotation taken from the manuscript should be included at the back paper, as well. The face is referred to as the face of the paper and abbreviated as (a) the back as (b).
- Court rulings: include the name of the court, and the decision in the Year (619/2004) in bold, and the name of the magazine, and number, and year of publication, place of publication.
- Example: discrimination rights, 383/91, the magazine of the Jordanian Lawyers' Association, p 1/3, 1993, Amman.
- Copying from newspapers: in the case of an event: the name of the newspaper, issue number, date, and place of publication should be cited (Addustour, p 9253, 13 June 1993, Oman). In the case of an article, the author's name, title of the article in bold, the name of the newspaper, and the issue number, date, and place of publication should all be incorporated (Mahmoud Darwish, The Eleven Planets, Addustour, Amman, 31 March 1993, p 1965).

Books:

Al-Nahawi, Adnan Ali Rida, Muslims between secular and human rights, second edition, Dar Al-Nahawi for publication and distribution, Riyadh, 1997.178 to 188.
Bransford J., D. and Stein B., The (IDEAL) Problem Solving, A Guide For Improving thinking, Learning, and creativity, Second Edition, New York, 1995, 100-115.

AL-MANARA FOR RESEARCH AND STUDIES

A blind peer-reviewed academic research journal issued by Al al-Bayt University

Scope

Al-Manarah is a blind peer-reviewed academic research journal issued by Al Al-Bayt University, Mafraq, Jordan, and is published by the Deanship for Academic Research at Al Al-Bayt University. The journal publishes genuine research articles and welcomes original research on current topics based on recent theoretical developments and latest international scholarship in the Arts, humanities, social & educational sciences, law, religion and theology, business and finance.

Manuscripts should be submitted in English or Arabic (other modern languages may be considered). Submitted articles will be subject to academic blind peer-review by competent referees selected by the editor-in- chief confidentially. Decisions are made by the Editorial Board based on the referees' reports.

All correspondence should be addressed to

Editor-in-Chief

AL-Manarah

P.O. Box: 130040

Mafraq-Jordan

E-mail: manara@aabu.edu.jo

Tel: (9622) 6297000

1. Publication fees: Al- Manarah charges 200 USD Once an Article is accepted for Publication.
2. By submitting their manuscripts, authors assure that their manuscripts have neither been previously published nor are being considered for publication elsewhere. However, if an author decides to withdraw his/her manuscript, they have to pay to Al Al-Bayt University all expenses incurred in processing their manuscript. Information about the researcher should include his/her name, academic rank, address, and affiliation.
3. Copyright: a statement transferring copyright from the author(s) to Al Al-Bayt University is required prior to the manuscript acceptance for publication. The copyright transfer form is to be submitted along with the paper. Reproduction or republication of any part of the contents of a published work is forbidden without a prior written permission by the Editor-in-Chief.
4. Manuscripts are subject to standard Academic blind peer-review.
5. The manuscript should be printed using Word and should follow all edit and bibliographic instructions (follow the sample provided).
6. The number of pages should not exceed 35 electronic pages and must include the title, the name(s) of the researcher(s), the English and Arabic abstracts, Keywords. Arabic and English abstracts should not exceed (100) words. Keywords in Arabic and English should follow the abstracts.
7. Manuscripts should be double-spaced, typed in a 12 point font (Times New Roman) with 2.5 cm margins. Manuscript pages should be numbered.
8. Tables and figures should be respectively included.
9. Arab and Islamic names and items written in Latin should take into account the system used in the Department of Islamic Information.
10. The International System of units and a standard abbreviation style should be followed.
11. *Al-Manarah* has the right to ask the contributors to omit, reformulate, or reword their manuscripts or any part thereof in the manner that conforms to the publication policy.
12. A final copy of the manuscript in its final shape for publication is e-mailed to the researcher for proofreading. Researchers should send back the proofread version within the deadline stated. No addition or extractions are allowed.

In the Name of Allah, the Compassionate the Merciful

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or copied in any form or by any means –electronic, mechanical photocopying, recording or storing in a retrieval form- prior to six months of the date of its publication in AL-MANARAH. Thereafter, prior written permission from the Editor –in- Chief must be obtained.□

Editorial

Editor-in-Chief:

Prof. Dr. Akif Al-Fugara

Editor-in-Chief, Al-Manarah
Dean of the Deanship of Scientific
Research Al al-Bayt University, Mafraq
25113, Jordan.
Tel: 00 962 2 6297000 Ext. 2150
akifmohd@aabu.edu.jo

Business Series Editor-in-Chief:

Prof. Dr. Abdel- Rahman kh. El- Dalabeeh School of Business/ Al AlBayt University

Editorial Board:

Prof. Dr. Waleed M. Al-Awawdeh School of Business/ Al AlBayt University
Prof. Dr. Salem Safah Al-Oun School of Business/ Al AlBayt University
Prof. Dr. Ghazi Abdulmajeed Al-rgaibat School of Business/ Al AlBayt University
Prof. Dr. Seif Obeid Al Shbeil School of Business/ Al AlBayt University
Prof. Dr. Hussein Al-zeaud School of Business/ Al AlBayt University

Editorial Office:

Waleed Maabrah

Mr. Waleed Maabrah
Deanship of Scientific Research
Al al-Bayt University, Mafraq 25113,
Jordan.
Tel: 00 962 2 6297000 Ext. 2208
manara@aabu.edu.jo

Production:

Hiba Ali Al-Zou'bi

The views expressed in this issue are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Editorial Board or the policies of Al al-Bayt University



For Research and Studies

A REFEREED RESEARCH JOURNAL

Business Series

Published By
AL al-Bayt University

ISSN: 2958 – 2393 (Print)
ISSN: 2958 – 2407 (Online)

Volume (2), No. (1), Shaaban 1444 A.H./ March 2023 A.D.

Address: P.O. Box: 130040 Mafraq – Jordan
Tel: (9622) 6297000, Fax: (9622) 6297031
Email: manara@aabu.edu.jo